بحث عن

أثر تجارة التهريب على تجارة لبنان الخارجية

١٩٥٠-١٩٧٥

ويشمل الآتي:

المقدمة.

التمهيد.

أولًا: أثر الفساد على تجارة لبنان الخارجية.

ثانيًا: المقاطعة الاقتصادية والتهريب بين لبنان والكيان الصهيوني.

ثالثًا: تجارة التهريب بين لبنان والدول المجاورة(مصر والأردن وسوريا).

الخاتمة.

أثر تجارة التهريب على تجارة لبنان الخارجية

١٩٥٠-١٩٧٥

المقدمة:

يعالج هذا البحث ظاهرة التهريب في التجارة الخارجية اللبنانية والتي أثرت بشكل سالب على الاقتصاد والدخل القومي اللبناني، تللك الظاهرة التي كانت انعكاسًا آليًا للفساد الإداري والرشوة والمحسوبية، وتزاوج رأس المال مع السلطة، وهناك عوامل عديدة ومتداخلة تشابكت لتفرز هذه الظاهرة من بينها الطائفية والتجارة غير المشروعة وفشل المقاطعة مع الكيان الصهيوني وسيطرة أقلية على الاقتصاد اللبناني، والتي كانت تهدف إلى الربح بغض النظر عن خسارة الميزانية اللبنانية أو ضررًا بالقضايا العربية.

التمهيد:

قام الاقتصاد اللبناني على المذهب الاقتصادي الحر؛ والذي اتسم بحرية منفلتة في بعض الأحيان؛ فكانت حرية الاقتصاد أقرب إلي العشوائية والارتجالية، ويمكن القول إن إطلاق كلمة نظام على الاقتصاد اللبناني فيه شيء من الخطأ؛ وذلك لأن النظام والتنظيم لم يكن متوفرًا بصورة كبيرة في الاقتصاد اللبناني، ولم يكن للقطاع العام إلا دورٍ بسيطٍ من حيث التخطيط أو المراقبة أو التنظيم، مما أدى إلى خلل في الاقتصاد والمجتمع اللبناني، والتي أدت إلى مشاكل على كافة الأصعدة[١].

وبعبارة أخرى فقد كان الاقتصادي اللبناني اقتصادًا خدميًا قائمًا على التجارة الخارجة والترانزيت وإعادة التصدير، والسياحة والصرافة وقد لعبت فيه الخدمات دورًا كبيرًا في الدخل القومي اللبناني، حيث أنها قد أسهمت بحوالي ثلثي الدخل القومي للدولة، وهذه الصفة تجعله متفردًا عن الدول العربية الأخرى، نظرًا لأن موقع لبنان الجغرافي كان مناسبًا لتجارة الترانزيت وإعادة تصدير والسياحة وأعمال الصرافة، وهذه الطبيعة الخدمية للاقتصاد اللبناني، قد جعلت الحكومة اللبنانية غير قادرة على التدخل في الاقتصاد، لأن المتحكم الرئيس فيها هو الدول الخارجية، وقد دخلت أموال واستثمارات أجنبية كبيرة في

---

(١) سليم الحص؛ لبنان والعمل العربي المشترك، محاضرة ألقيت في تونس في ٢٦ مارس ١٩٨١، ص ٢٢؛ مجلة المستقبل العربي؛ بحث لإلياس سابا: مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان، لبنان، مج١٣، ع١٤٣، يناير ١٩٩١، ص ١٠٣.

لبنان في ظل هذه الحرية[١]. والواقع أن هذه الحرية قد أخذها لبنان عن الاحتلال الفرنسي، والذي أراد أن يكون لبنان بلدًا يتمتع بالاقتصاد الحر.

أولًا: أثر الفساد على تجارة لبنان الخارجية:

جاء التهريب انعكاسًا آليًا للوضع الاقتصادي العام في لبنان؛ فقد كان من سمات عهد الرئيس بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال(١٩٤٣-١٩٥٢) انتشار الفساد والرشوة بين الموظفين، والتي كانت سببًا من أسباب الفساد الإداري[٢]؛ فضلًا عن انتشار المحسوبية أيضًا؛ فقد قام بتعيين أنصاره ورفض تعيين الكفاءات، وزاد من أنصاره ومؤيديه في مجلس النواب، وأعطي لأخيه سليم الخوري سلطة ونفوذًا كبيرين، مكنته من التدخل بشكل كبير في أعمال الحكومة كتعيين وعزل بعض الوزراء[٣].

ولم يكن عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨) الذى تولى الحكم بعده بعيدًا عن ذلك؛ حيث أنه قد بدأ عهده بالنزاهة والحرية وعدم استغلال النفوذ من قبل أقاربه، أي أنه كان رافضًا للمحسوبية في بداية عهده، واتخذ هذا السبيل؛ لأنه اعتقد أن سياسته الخارجية لن ترضي الأغلبية من الشعب اللبناني لميوله الغربية[*] وتقربه من تركيا على حساب العلاقات اللبنانية التقليدية مع الدول العربية، وعندما أدرك أن هذه السياسة قد أغضبت أقاربه وأصدقاءه سارع بتغييرها وقربهم منه ورقاهم وولاهم في المناصب العليا، وأضحوا يتدخلون في أمور كثيرة في لبنان وقاموا بعقد العديد من الصفقات مع أصحاب المصالح؛ فعلى سبيل المثال ترقى أخوته في المناصب وأصبحوا متحكمين في هذه الأماكن؛ فترقى أخوه "فؤاد

---

(١) راشد البراوي؛ اقتصاديات العالم العربي من الخليج إلى المحيط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨، ص ٩٩.

(٢) أرشيف البلدان؛ محافظ لبنان، فيلم ٢٦ ،محفظة ٣٦، ملف ١، مكاتبه من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الحديث مع جناب المستر ودزورث (وزير خارجية أمريكا)، ١٥ ديسمبر ١٩٤٤؛

Salibi. K; Lebanon under Fuad Chehab 1958-1964, Middle Eastern Studies, Vol. 2, No. 3, Taylor & Francis, Ltd, U.K, (Apr., 1966), P213.

(٣) أرشيف البلدان؛ فيلم ٢٦، محفظة٣٩، ملف١، مكاتبة من رئيس الوزراء المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية (بدون عنوان)، يوليو ١٩٥٠؛ بدر الدين الخصوصي؛ مرجع سابق، ص ١١٦؛المكشوف؛ ع ٣٥١ ،٢٤يناير ١٩٤٤، ص١٨.

(*) هناك من يرى أن كميل شمعون كان عميلًا للسياسة البريطانية، وأن بريطانيا هي من أوصلته إلى رئاسة لبنان، لذلك عمل على تنفيذ ما يطلبونه منه سواء داخليًا أو خارجيًا، وقيل إنه يحمل رقم سري وهو رقم"٢١". وعلى الرغم أنه لا يمكن الجزم بهذا الرأي، إلا أنه من المعروف أن شمعون كان يميل في سياسته الخارجية نحو الغرب ولاسيما بريطانيا، وهناك دليل على ذلك حيث إنه رفض قطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا بعد عدوانها على مصر عام ١٩٥٦، كما أنه طلب من القوات الأمريكية أن تتدخل لصالحه لإنهاء المظاهرات التي قامت ضده للإطاحة به؛ انظر: أرشيف البلدان؛ فيلم ٢٧، ح٤٠، ملف ٢، من السفير (على مرعي) إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم ، بشأن تقرير عن الحالة الحاضرة في لبنان، ٤/ ١٢/ ١٩٥٥(سري جدًا).

شمعون" من مفوض شرطة إلى رئيس الشعبة السياسية في الأمن العام، وسيطر على إدارات الأمن، وتولى أخوه "يوسف شمعون" مديرًا لوزارة الزراعة، وتولى أخوه "إميل شمعون" رئيسًا لمحكمة الجزاء، وجعل "نعيم مغبغب" المحامي الصغير– الذي كان يتدرب في مكتبه – وزيرًا للأشغال العامة والذي ارتكب كثيرًا من المخالفات، وكان هناك شخص مقرب من شمعون يدعى "عادل حمدان" أصبح له نفوذ كبير في إدارات الحكومة، وعلى هذا الأساس فقد انتشر الفساد والمحسوبية بين كبار الحاشية وانتقل إلى أنصارهم من الصغار وهذا زاد من غضب الشعب عليه، ونشطت المعارضة والتي أصبحت أكثرية وسعت لإسقاطه[١]. ومن ثم فقد أدى هذا الفساد إلى نشاطات غير مشروعة، كتهريب البضائع والأموال وغيرها من الأساليب غير القانونية والتي أثرت بالسلب على اقتصاد لبنان.

وعلى الرغم من أن الرئيس فؤاد شهاب(١٩٥٨–١٩٦٤) حاول القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، واستقدم بعثة أيرفد الفرنسية Institut international de recherché et de formation Education et développement (IRFED) لدراسة الاقتصاد اللبناني ومعرفة نقاط الضعف والقوة، ودراسة عوامل تنمية لبنان اجتماعيًا، فضلًا عن إنشائه بعض المؤسسات الإصلاحية؛ كمصلحة الإنعاش الاجتماعي، ومكتب القمح، ومجلس القضاء، ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ومصرف لبنان، إلا أنه في نهاية الأمر لم يستطع أن يقضي بشكل كامل على الزعماء التقليديين والإقطاع السياسي الذي سيطر على الاقتصاد اللبناني في ذلك الوقت، فضلًا عن تصدي الأقلية التجارية والسياسية المسيطرة على الاقتصاد لمحاولاته الإصلاحية، ومن أسباب فشل تجربته الإصلاحية هو أنه كان من أصول إقطاعية، ولم يكن قائدًا ثوريًا ولكنه كان له نظرة إصلاحية مستقبلية، كما أنه أبقى على النظام السياسي الطائفي، واستخدم الجيش في قمع الحريات العامة؛ فضلًا عن اعتماده على نظام انتخابي قديم رسخ سيطرة القوى التقليدية على البرلمان والتي وقفت أمام أي إصلاح أو تغيير[٢]، وعلى هذا الأساس لم ينجح الرئيس شهاب في القضاء على مثالب لبنان بشكل تام والتي كانت سببًا في استمرار عمليات التجارة غير المشروعة.

وقد حاول الرئيس شارل حلو(١٩٦٤–١٩٧٠) القيام بإصلاحات اقتصادية وسياسية وسار على ما عُرف بعد ذلك "بالنهج الشهابي" ولكنه اصطدم أيضًا بالأقلية التجارية المسيطرة على الاقتصاد اللبناني والتي دافعت عن مكتسباتها وسيطرتها المطلقة، فضلًا عن زعماء الإقطاع السياسي الذين وقفوا ضده وعلى هذا الأساس لم تنجح محاولاته الإصلاحية، ولم يبعد عهد الرئيس سُليمان فرنجية(١٩٧٠–١٩٧٦)

---

(١) أرشيف البلدان؛ فيلم ٢٧، ح٤٠، ملف ٢، من السفير (على مرعي) إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم ، بشأن تقرير عن الحالة الحاضرة في لبنان، ٤/ ١٢/ ١٩٥٥(سري جدًا).

(٢) كمال ديب؛ أمراء الحرب وتجار الهيكل، رجال السلطة والمال في لبنان، دار النهار، بيروت، ط٢، ٢٠٠٧، ص ص ١٨٨–١٩٣؛ إميل شاهين؛ التكوين التاريخي لنظام لبنان السياسي الطائفي لبنان السلطة ولبنان الشعب، دار الفارابي، بيروت، ط ١، ٢٠١٥، ص ص ١٩٠،١٩١.

كثيرًا عن الفترات السابقة؛ فقد استمر النظام الطائفي الرأسمالي مسيطرًا على الاقتصاد، وتفاقمت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في مطلع السبعينيات بعد فشل المحاولات الإصلاحية في عهدي الرئيسين شهاب وشارل حلو؛ فقد شهدت الفترة الواقعة بين سنوات١٩٧٠-١٩٧٤ تهميش مؤسسات الفترة الشهابية وعودة الإقطاع السياسي بقوته وسيطرته على الوضع في لبنان(١). وهكذا كان لبنان ممهدًا لانتشار عمليات التهريب بينه وبين البلاد المجاورة، لوجود أقلية تجارية مسيطرة على الاقتصاد كان هدفها الرئيس الربح المادي وزيادة تراكم أموالها بصرف النظر عن أي شيء.

كانت البضائع تنقل من المناطق التي تتوفر فيها بشكل كبير إلى البلاد التي تحتاجها، وهذه البضائع يتم نقلها بطريقة قانونية أو مشروعه أو عكسها أي بالتهريب(٢)، ومن ناحية أخرى فقد كان في لبنان نوعُ من أنواع الصادرات غير المشروعة؛ فكان في لبنان عددٌ من أعضاء الحكومة، ولاسيما صبري حمادة، والذي كان يحابي أقاربه بالمحسوبية، فتركهم يزرعون ويهربون الحشيش، وهو من الزراعات غير المسموح بها، والتي قيل عنها إنها من أكبر الصادرات المهربة قيمة في ذلك الوقت(٣).

والواقع أن زراعة الحشيش قد انتشرت في شمال البقاع في لبنان منذ ثلاثينيات القرن العشرين، نظرًا لإهمال الحكومة لهذه المحافظة؛ حيث انصب اهتمامها على بيروت وجبل لبنان، وحُرمت أطراف لبنان من التنمية وعانت من الفقر والتهميش، وعلى هذا الأساس فقد اتجه سكان شمال البقاع لزراعة الحشيش وراجت هذه الزراعة الممنوعة هناك، وتطور الأمر إلى صناعة المخدرات وتهريبها للبلاد المجاورة، وقد طلبت السلطات المصرية من نظيرتها اللبنانية بمذكرة رسمية إلى الحكومة اللبنانية في سنة ١٩٤٠ بمحاربة تجارة المخدرات ولكنها لم تقضِ عليها بشكل كامل، بل أنها استمرت واستخدمت آلات حديثة في صناعتها وذاع صيتها حتي بات لها انتشار دولي في بداية السبعينيات، وأصبحت تضارع العصابات العالمية كعصابات كولومبيا، وفي بداية الثمينيات أصبحت هذه التجارة تدر على أصحابها ملايين الدولارات مستغلين الوضع الأمني المتردي الناتج عن الحرب الأهلية، وقد أسهمت هذه التجارة في تحسين دخل بعض سكان شمال البقاع، وهكذا فقد لعب إهمال البقاع من قبل السلطة المركزية في لبنان في إلحاق الضرر باللبنانيين والبلاد الأخرى(٤).

---

(١) إميل شاهين؛ مرجع سابق، ص ص ١٩١-١٩٤، ١٩٩؛ عارف العبد؛ لبنان تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ص ص ١٠٨، ١١١.

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٤٦، ج ٢، ملف ٣/٢٣/١٤٠، كود أرشيفي ٠٣٩٨٩١- ٠٠٧٨، من القائم بالأعمال بالنيابة(عثمان عبيد) إلى وكيل وزارة الخارجية ١٩٥١/١/١٣.

(3) F.O;484\4**,**Part 4, about Lebanon: annual for Review for 1949, from sir W.Houstan-Boswall to Mr.Meneil, 7th.1950,P 8.

(٤) كمال ديب؛ مرجع سابق، ص ص ١٦٨-١٦٩.

ويبدو أن السلطات اللبنانية بدأت تحارب هذه التجارة غير المشروعة؛ ففي عام ١٩٥١ قامت بإعدام العديد من زراعات المخدرات في لبنان بناءً على اجتماع رؤساء الحكومات العربية في ذلك العام، وقد أدت الإجراءات المشددة التي اتخذتها سوريا ولبنان في سبيل مكافحة المخدرات، إلى ارتفاع سعر الحشيش والأفيون في مصر؛ فقد وصل سعر كيلو الكوكايين في مصر إلى نحو ١٠ ألاف جنيهٍ بعد أن كان سعره قبل هذه الإجراءات ما يقرب من ٣٥٠ جنيهًا، وزاد سعر كيلو الهروين لما يقرب من ٥ ألاف جنيهٍ بعد أن كان سعره نحو ١٥٠ جنيهًا، وقد أدت حملات التفتيش وإبادة المخدرات إلى خسارة كبيرة لمزارعي الحشيش وشجعتهم الحكومة على استبدال هذه المزروعات بزراعة الفواكه، وقُدرت المساحة التي قضت عليها الحكومة اللبنانية في تلك السنة بنحو ٢٢ مليون متر مربع، وعلى الرغم من كبر هذه المساحة إلا أن هناك مساحة كبيرة تم زراعتها بالحشيش قُدرت بنحو ٤٠ مليون متر مربع ، ولم تستطع الحكومة أن تقضي عليها لأنها كانت في الجبال والوديان الوعرة والبعيدة عن الحكومة وقد وعدت الحكومة بإزالتها، وقُدرت قيمة المخدرات التي تم مصادرتها في لبنان بنحو ٥,٥ مليون جنيه مصري في عام ١٩٥١، مما أدى إلى خسارة كبيرة تعرض لها مزارعو المخدرات في لبنان[١].

وعلى الرغم من إجراءات الحكومة في محاربة هذه التجارة غير المشروعة فإنها لم تستطع أن تقضي عليها بشكل نهائي؛ فعلى سبيل المثال نجد أن السيد "أديب الفرزلي" وكيل مجلس النواب اللبناني عام ١٩٥٦ قد سافر إلى الأرجنتين في ٢٢ أكتوبر عام ١٩٥٦ ومكث بها أربعة أشهر، لأعداد صفقة للمخدرات، وعلى الرغم من أن بعض أفراد الجالية العربية أوعزوا إلى السفير المصري أن السيد الفرزلي يعد صفقة للمخدرات فإنه لم يستطع أن يتأكد من صحة هذه المعلومات[٢].

بيد أن فساد السيد الفرزلي لم يقتصر على تجارة المخدرات؛ فقد حاول شراء صفقة فاسدة من اللحوم المحفوظة في العلب، والتي كانت فاسدة وغير صالحة للاستخدام لتصديرها للخارج تحت ستار استخدامها كمادة للسماد[٣].

ومن بين وقائع الفساد الأخرى اتهام وزير الاقتصاد اللبناني "كاظم خليل" في عهد كميل شمعون بالفساد؛ حيثُ إن الوزارة المذكورة قد استوردت كمية قليلة من الأبقار السودانية، وهذا الأمر جعله يتعرض لهجوم شديد من قبل النائب "إميل البستاني" والذي اتهم الوزير المذكور بالتواطؤ مع المستوردين لاستيراد

---

(١) مجلس الوزراء المصري؛ ح ١١٨٥، ملف ٢٠-١٣٨/١٧، كود أرشيفي ٠٢١٤٤٧- ٠٠٨١، من وزير الداخلية(فؤاد سراج الدين) إلى رئيس مجلس الوزراء(مصطفى النحاس)، بشأن تقرير أعده مدير إدارة مكافحة المخدرات(عبد العزيز صفوت)، ١٩٥١/١٢/٥.

(٢) أرشيف البلدان؛ فيلم ٢٨، ح٤٠، ملف رقم ٤/٧/٢٢٧، من السفير (محمود محرم حماد) إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم ، بشأن السيد أديب الفرزلي وكيل مجلس النواب اللبناني، ٨/ ٤/ ١٩٥٧(سري للغاية).

(٣) نفسه.

هذه الكمية، بالرغم من علمه أن هذه الأبقار لا تصلح للاستخدام الآدمي لأنها ملوثة بالأمراض، ولقد أدعى الوزير أنه حصل على شهادة صحية من السلطات السودانية بصلاحية هذه الأبقار للاستخدام الآدمي، واستمرت المناقشات حول هذا الموضوع في مجلس النواب وفي الصحف فترة من الوقت وتم حجز هذه الكمية في الجمرك، ويبدو أن بعض كميات منها دخلت الأسواق، وعللت الجمارك نقص الكمية منها بنفوقها والتخلص منها، ومن ثم فإن هذا الوزير بعد اتهامه بالرشوة والفساد صرح أنه لن يستورد هذه الأبقار مرة أخرى[١]. وعلى أية حال فإن هذه الواقعة تدل دلالة كاملة على وجود فساد وخلل في السلطة التنفيذية في لبنان، وأنه قد استخدم الرشوة في تمرير هذه الشحنة للداخل، مما سبب ضيقًا للشعب إزاء فترة حكم كميل شمعون وسعوا لإسقاطه عام ١٩٥٨.

ومن ناحية أخرى فقد وافق مجلس النواب بأكثريته على مشروع قانون يُعد مواد التبغ المهربة جنحة ويعاقب القانون أي شخص حاول الحصول على مواد التبغ بطريق التهريب بالحبس من شهر لسنتين وبالغرامة من ٢٠٠ ليرة لبنانية إلى ١٠٠٠ ل.ل، ويعاقب أيضًا بنفس العقوبة كل من يتاجر بمواد التبغ المهربة، ويرجع سبب إصدار هذا القانون إلى تفاقم عمليات تهريب السجائر الأجنبية وقد هدد ذلك إيرادات لبنان من التبغ المحلي؛ حيث أصبحت تتم عمليات التهريب على يد عصابات مسلحة في المناطق الجبلية الوعرة، وهذا أسهم في جعل مهمة قوات الأمن صعبة في القبض عليهم، بعد أن كانت هذه العمليات تتم في السابق على يد بعض الأفراد من خلال البحر أو مطار بيروت فكان من السهل القبض عليهم من قبل مصلحة الجمارك[٢].

ويبدو أنه من الأمور التي صعبت مهمة القبض على مهربي السجائر الأجنبية من قبل رجال الجمارك، هو أن المسافة بين لجان مكافحة التهريب البرية كانت بعيدة عن بعضها البعض، فضلًا عن قلة عدد أفراد لجان مكافحة التهريب بالإضافة إلى ضعف الآليات والتجهيزات العسكرية اللازمة لمكافحة عصابات التهريب المجهزة بالأسلحة الحديثة[٣]. وبالإجمال فإن الفساد والرشوة والمحسوبية داخل النظام الإداري في لبنان، قد أدوا إلى استشراء ظاهرة التهريب والتي أثرت بشكل سلبي على الدخل القومي اللبناني.

---

(١) وثائق وزارة الخارجية؛ ح٧٤٥، ملف ١٣/٢/٩، كود أرشيفي ٠٤١٩١٤- ٠٠٧٨، من السكرتير التجاري بسفارة مصر بدمشق (مصطفي زكريا الخضري) إلى مدير مصلحة العلاقات التجارية والتمثيل التجاري(وزارة الخارجية)، ١٩٥٨/٢/٢٦(سري).

(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني؛ الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة العاشرة، بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٤٠١٦ باعتبار مخالفات المواد التبغية جنحًا، ١٨ ديسمبر ١٩٧٣.

(٣) مجلس النواب اللبناني؛ الدور التشريعي الثالث عشر، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة العاشرة، بحث وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٤٠١٦ باعتبار مخالفات المواد التبغية جنحًا، ١٨ ديسمبر ١٩٧٣.

ثانيًا: المقاطعة الاقتصادية والتهريب بين لبنان والكيان الصهيوني:

على الرغم من أن الجامعة العربية قد اتخذت قرارًا في ديسمبر ١٩٤٥ بمقاطعة المنتجات والبضائع اليهودية في فلسطين، ودعت الدول غير المنضمة للجامعة العربية بالتضامن مع هذا القرار، وتم عمل لجنة للإشراف على تنفيذ هذا القرار من مندوبي دول الجامعة في ذلك الوقت وهذه الدول هي: سوريا، وشرق الأردن، والعراق، والمملكة العربية السعودية، لبنان، مصر، واليمن(١)، إلا أن التهريب كان قد استمر بكثرة بين إسرائيل(أو بمعنى أدق الكيان الصهيوني) وبعض الدول، وكادت المقاطعة العربية الاقتصادية أن تفقد جدواها، حيث إن التهريب كان قائمًا على قدم وساق عن طريق السودان وقبرص وغيرهما من البلدان المجاورة، لهذا اتخذت اللجنة السياسية في أغسطس ١٩٥٠ قرارًا بتنفيذ تدابير المقاطعة(٢).

ومن جهة أخرى فقد اتخذ مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة الكيان الصهيوني في اجتماعه في ١٨ أغسطس ١٩٥٢ العديد من القرارات منها؛ مقاطعة منتجات الشركات التي بها مصانع فرعية في الكيان الصهيوني، وإغلاق ومقاطعة فروع هذه الشركات في البلاد العربية لإجبارها على إغلاق فروعها في الكيان الصهيوني، وعمل هذا المؤتمر إحصاء حول المنتجات الصهيونية التي تُصدر إلى الخارج وكيفية تهريبها بطريق مباشر أو غير مباشر للأقطار العربية، لمعرفة مدى إمكانيات هذه الأقطار في إنتاج السلع التي ينتجها هذا الكيان، واقتراح مشروع يقدم للحكومات العربية بتقديم تسهيلات للبضائع العربية لمزاحمة بضائع هذا الكيان في البلاد العربية(٣).

واتخذ هذا المؤتمر أيضًا عدة قرارات نهائية، لمنع تسرب البضائع اليهودية من الدول التي تتعامل مع هذا الكيان إلى الأقطار العربية وهي قرارات خاصة بالاستيراد والتصدير للمناطق الحرة؛ فاتخذت اللجنة قرارًا يتمثل في إخضاع بضائع الاستيراد من كافة البلاد لإجازة الاستيراد مع معرفة أصل هذه البضائع المستوردة من خلال شهادات المنشأ وغيرها من الأوراق التي تثبت أصلها كالفواتير التي تصدق عليها القنصليات والسفارات العربية، الأمر الثاني: مقاطعة كل منتجات المصانع التي لها فرع في الكيان الصهيوني، وفيما يخص التصدير يتم إخضاع المنتجات من البلاد العربية إلى إجازة تصدير في حالات الخوف من تسرب هذه البضائع إلى الكيان الصهيوني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ مثل المواد الغذائية

---

(١) وثائق عابدين؛ ح ١٢١، ملف ٢، كود أرشيفي ٠٠٢٤٠٨-٠٠٦٩، بشأن تقرير السفارة الملكية المصرية بالقدس عن أعمال لجنة تنسيق مقاطعة البضائع اليهودية في فلسطين عام ١٩٤٥؛

Losman. D. L; The Arab Boycott of Israel, International Journal of Middle East Studies, Cambridge University Press, U.K, Vol. 3, No. 2 (Apr., 1972), p100.

(٢) وثائق عابدين؛ ح ٥٦٩، ملف ١٤، بشأن اقتراح من لبنان إلى الجامعة بالتعاون لتسهيل التبادل التجاري.

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٦٤، ج ١، كود أرشيفي ٠٤٠٠٦٩- ٠٠٧٨، ملخص توصيات حضرات ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل في ١٨ أغسطس ١٩٥٢.

والمواد الخام التي تحتاجها صناعة هذا الكيان وترفق شهادة من البلد المصدرة يوضح فيها أن هذه البضاعة للاستهلاك المحلي، وتم وضع إجراءات شديدة ومراقبة في المناطق الجمركية الحرة لمنع دخول البضائع الصهيونية إلى هذه المناطق، كما تم أيضًا منع خروج بضائع سواء عربية أو أجنبية من هذه المناطق إلى هذا الكيان، وتم وضع إجراءات تمكن البلاد العربية من مراقبة وسائل النقل البري والبحري والجوي لمنع قيام وسائل النقل المختلفة من القيام بأي دور لا يتفق مع المقاطعة(١).

ومن القرارات التي اتخذها مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الحادي والأربعين في عام ١٩٦٤، مراقبة المناطق الجمركية الحرة العربية والأجنبية وخضوع البضائع الخاصة بالاستيراد أو التصدير أو المارة عن طريق الترانزيت أو بإعادة تصديرها لقيود توصية التصدير عند خروجها من المناطق الحرة لمنع تسرب البضائع إلى هذا الكيان، كما اتخذ قرارًا بمنع بضائع هذا الكيان الداخلة إلى المناطق الحرة أو البضائع الخارجة من المناطق الحرة إلى هذا الكيان، كما تم اتخاذ قرارٍ بمراقبة المصارف والبنوك والحوالات البريدية لمنع تهريب الأموال من هذا الكيان أو إليه، وإيقاف البنوك العربية التي تتعامل مع هذا الكيان، وأيضًا قام المكتب الإقليمي باتخاذ قرار بتشديد المراقبة على التجار المشتبه في تجارتهم مع هذا الكيان؛ فضلًا عن اتخاذ الجامعة العربية قرارًا بمكافحة التهريب الذي كان يتم عبر الحدود معه وذلك عن طريق توصية البلاد العربية المشتركة في الحدود مع هذا الكيان بتشديد الرقابة على الحدود البرية والبحرية واستخدام الآليات التي تساعدهم على منع التهريب بطريق مباشر، كذلك تصدير البضائع إلى الدول العربية المشتركة في الحدود مع هذا الكيان بالقدر التي تحتاجها للخوف من تهريبها لهذا الكيان، وأيضًا قام المجلس بتوصية للدول المنتجة للبترول مثل المملكة العربية السعودية والعراق، بإجراءات فعالة لمنع تهريب البترول لهذا الكيان(٢).

ومن أسباب المقاطعة العربية لهذا الكيان والتي تجلت في أساليب اليهود في السيطرة على بعض الشركات الأمريكية والأوربية ما يلي: أولًا: اكتشف القائمون على مكتب المقاطعة في المملكة العربية السعودية سيطرة الصهيونية على بعض الشركات الفرنسية والإيطالية، ثانيًا: كانت هناك شركة تسمي "إخوان لازار" الأمريكية وهي شركة صهيونية بنسبة كبيرة، وأن الصهيونية العالمية قد امتلكت عدة شركات كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا زاد عددها عن ٣٠ شركة منها شركة "إخوان ليهمان" Lehman Brothers وبنوك روتشيلد... وهذه الشركات صهيونية بحتة وكانت تتعاون مع بعضها البعض عن طريق مديريها لوضع السياسة المالية والاقتصادية بشكل يتوافق مع رغبة الصهيونية في

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٦٤، ج ١، كود أرشيفي ٠٤٠٠٦٩- ٠٠٧٨، ١٩٥٢.

(٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل، ج١، ملف ١-٢/١٧، كود أرشيفي ٠٠٠٦٥٥- ٠٠٧٩، بشأن المبادئ العامة لمقاطعة إسرائيل، من مراقب مناهضة إسرائيل(صلاح محرم) إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ١١/٢٦/ ١٩٦٤(سري للغاية).

السيطرة والاستغلال والتوفيق بين هذه السياسة ومصالحهم الخاصة في الحصول على أكبر الأرباح، كما أن هذه الشركات كانت تترابط مع بعضها البعض بالمصاهرة، وهي أحد أسس السياسة الصهيونية، ولم تقتصر هذه المصاهرة على الأفراد الذين يعملون في هذه الشركات بل تعدتها إلى كبار عائلات الأثرياء اليهودية وغير اليهودية؛ فعلى سبيل المثال حدثت مصاهرة بين عائلة روتشيلد وعائلة فورد، ثالثًا: قامت الصهيونية العالمية بالسيطرة الاقتصادية والمالية على الشركات الأمريكية العالمية، والتي تستخدم في هذه السيطرة أشخاصًا غير يهود في هذه الشركات تابعين لها؛ حيث أنها كانت تسعي إلى السيطرة غير المباشرة أو المستترة، وعلى هذا الأساس فقد سيطرت الصهيونية على الشركات الأمريكية الكبرى واستعملت نفس هذه الأساليب في السيطرة على الشركات الأوربية الكبرى، ولهذا فقد طالب المستشار التجاري في السفارة المصرية بباريس بتعديل أساليب وآليات المقاطعة لمجابهة الأساليب الصهيونية المستترة في السيطرة على الشركات العالمية الكبرى الأمريكية والأوربية[١].

وعلى الصعيد اللبناني، فقد قام لبنان بتشكيل مكتب المقاطعة اللبناني في ٢٨ مايو ١٩٥١[٢]، واتخذ هذا المكتب عدة قرارات خاصة بالمقاطعة الاقتصادية عام ١٩٥٣ من أهمها؛ منع دخول منتجات الشركات الأجنبية التي لها مصانع فرعية أو مصنع تجميع داخل هذا الكيان، وخاطب المكتب الشركات الأجنبية التي تعمل دعاية لمنتجاتها باللغة العبرية أن تمنع هذا الأمر، ووعدت هذه الشركات عن طريق وكلائها بعمل ذلك، أيضًا قام المكتب بتزويد المكتب الرئيسي بالتقارير التي تصل إليه عن الحالة المالية والاقتصادية في هذا الكيان، هذا بالإضافة إلى مراقبة السلطات في لبنان عمليات شحن البترول إلى الخارج لمنع دخوله إلى هذا الكيان[٣].

وفي ٢٣ يونيه ١٩٥٥ أصدرت الجمهورية اللبنانية قانون المقاطعة اللبنانية بعد أن أقره مجلس النواب اللبناني، ومن ضمن مواده الثلاث عشرة حظر التعامل مع الشركات الموجودة في الكيان الصهيوني وعدم عقد صفقات معها، ومنع دخول بضائع هذا الكيان إلى لبنان، وتضمن أيضًا على اتخاذ مجلس الوزراء اللبناني قرارات تمنع الدول المستوردة منها إعادة تصدير هذه البضائع لهذا الكيان، فضلًا عن العقوبات التي تضمنها من يخالف أحكام المادة الثانية والثالثة من هذا القانون بالأشغال الشاقة

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل، ج٣، ملف ١-٢/١٧، كود أرشيفي ٠٠٠٦٥٧-٠٠٠٧٩، من المستشار التجاري بباريس(حسن العبد) إلى السيد مدير الشئون الأوربية، بشأن: شركات فيات وستروين ورينو للسيارات، ١/٢١/ ١٩٦٩(سري للغاية).

(٢) حسين السيد حسين سالمان؛ دور لبنان في الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٦٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٥، ص ١٣٤.

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٦٤، ج ١، كود أرشيفي ٠٤٠٠٦٩- ٠٠٧٨، ، بشأن: خلاصة الأعمال التي قام بها المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية خلال النصف الأول من عام ١٩٥٣، ١٩٥٣.

المؤبدة من ثلاث سنوات لعشر سنوات...[١]، وفي ١٣ سبتمبر ١٩٥٥ تم عمل قسم مؤقت في وزارة الاقتصاد الوطني اللبنانية أُطلق عليه "مكتب مقاطعة إسرائيل" وكان الهدف منه الاهتمام بشؤون المقاطعة واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ آليات المقاطعة، والاتصال بالمكتب الرئيس لجامعة الدول العربية وتقديم الاقتراحات وتطبيق قانون مقاطعة الكيان الصهيوني[٢].

وصدر قرار في ١٩ إبريل ١٩٦٣ بتنظيم مكتب مقاطعة الكيان الصهيوني واحتوى على ثلاث عشرة مادة[٣]، واتخذ مجلس الوزراء اللبناني قرارًا في١٢ مارس ١٩٧٠ بحظر الشركات والمؤسسات أو الوكالات التي تخالف قوانين مقاطعة إسرائيل، وإدراج السفن البحرية الأجنبية في القائمة السوداء التي ثبت مخالفتها لقوانين المقاطعة اللبنانية[٤].وعلى الرغم من كل ما سبق إلا أنه يبدو أن السلطات اللبنانية لم تلتزم بشكل كامل بتنفيذ القرارات التي اتخذتها أو قرارات المقاطعة العربية.

على أيه حال يبدو أن السبب في استمرار عمليات التهريب بين لبنان وهذا الكيان يرجعُ إلى أن هذا الكيان كان له أطماع في لبنان وراح يسيطر على جزء من المرافق اللبنانية عن طريق الشركات التي أنشأها والتي يعود ملكيتها في الظاهر إلى اللبنانيين وفي الباطن إلى الصهاينة، ومن ناحية أخري قام بتهريب البضائع اللبنانية عن طريق الحدود الفلسطينية، وقد أفقد ذلك الخزانة موردًا من أحد مواردها المهمة، هذا بالإضافة إلى الأطماع الصهيونية في القري والمناطق في جنوب لبنان لاتخاذها مقرًا لتهريب البشر والبضائع[٥].

وكان هناك نوعُ من التجارة غير المشروعة مارسها لبنان مع الكيان الصهيوني قبل وبعد نكبة فلسطين[*]؛ فقد كان لبنان موقعًا مهمًا لتهريب أموال اليهود إلي فلسطين، وأقيمت فيه أيضًا صفقات بيع

---

(١) للمزيد انظر: الجريدة الرسمية اللبنانية؛ ع ٢٦، مقاطعة إسرائيل، ١٩٥٥/٦/٢٩، ص ص ١٠٠١-١٠٠٣؛ حسين السيد سالمان؛ مرجع سابق، ص ص ١٣٤-١٣٧.

(٢) للمزيد انظر: الجريدة الرسمية اللبنانية؛ ع ٣٨، إحداث قسم موقت في ملاك وزارة الاقتصاد الوطني (مكتب مقاطعة إسرائيل)، مرسوم رقم ١٠٢٢٨، ١٩٥٥/٩/٢١، ص ص ١٢٢٤-١٢٢٦.

(٣) الجريدة الرسمية اللبنانية؛ع٣٣، تنظيم مقاطعة إسرائيل، مرسوم رقم ١٢٥٦٢، ١٩٦٣/٤/٢٥، ص ص ١٥٣٠-١٥٣١.

(٤) نفسه؛ ع ٢٤، مخالفة قانون ومبادئ مقاطعة إسرائيل، ١٩٧٠/٣/٢٣، ص ص ٣٢٣-٣٢٤.

(٥) وثائق عابدين؛ ح ٩٤٦، ملف ٦، كود أرشيفي ٠٢٧٠٢٤-٠٠٦٩، مكاتبة من رئيس حزب النداء القومي في لبنان(كاظم الصلح)، إلى اللجنة البريطانية الأمريكية التي حققت في قضية فلسطين، بيروت ١٩ مارس ١٩٤٦.

(*) في الواقع كان هناك فريق من اللبنانيين يرفضون التطبيع والتهريب شكلًا ومضمونًا، ويرى أن خطر الكيان الصهيوني لا يتوقف على فلسطين وحدها بل يمتد إلى لبنان أيضًا، وقام نفر من هذا الفريق بالدفاع عن القضية الفلسطينية في المؤتمرات العربية والدولية، وقسم أخر كان مؤيدًا وداعمًا للصهيونية ويرى أحقيتها في إقامة وطن في فلسطين، وعلى رأس هذا القسم بطاركة الموارنة كالبطريك أنطوان عريضة ومبارك والمُعوشي، وجرت مراسلات بينهم وبين زعماء الحركة =

السلاح لليهود، وقد شاركت شخصيات مهمة في المجتمع اللبناني في تهريب السلاح واليهود لفلسطين ، ليس هذا فقط بل إنه تم اتهام وزيري الدفاع اللبناني أحمد الأسعد عام ١٩٤٥ ومجيد أرسلان(١٩٤٨-١٩٥٢) ببيع أراضيهما لليهود[١]، ويؤكد هذا الاتهام ما جاء في إحدى وثائق وزارة الخارجية المصرية والتي بينت كيف قامت عائلات كبيرة في سوريا ولبنان كآل: التويني، وسرسق، وسلام وغيرهم ممن كانوا يمتلكون أراض في فلسطين، وقد قام هؤلاء ببيع مساحات كبيرة منها لليهود بأسعار مرتفعة[٢].والواقع أن اشتراك مسئولين كبار كوزيري الدفاع في عمليات التهريب، يُعد خيانة للقضية الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام، كما أن تورط عائلات لبنانية كبيرة في بيع أراض لليهود والتي أصبحت كرأس حربة تم استخدامها بعد ذلك، لإثبات حق اليهود في فلسطين، يُعد أيضًا نوعًا من الخيانة، ويبدو أن هذه العائلات وهؤلاء المسئولين، كان هدفهم الرئيس الحصول على المال، دون اعتبار لأي أمر أخر.

كان للصهاينة علاقات سرية مع الشخصيات اللبنانية السياسية والدينية والحزبية ولاسيما الموارنة، وقد سعوا إلى تفتيت الساحة العربية وخلق العديد من المشاكل والصعوبات على الساحة اللبنانية بشكل خاص والعربية بشكل عام لإشغالهم بهذه المشاكل لإبعادهم عن التفكير في محاربتهم، ولاستنزافهم بالصراعات الداخلية، وفي المقابل قام هذا الكيان بتقوية نفسة بالتسليح وبإقامة علاقات دولية تؤمن له غطاء سياسيًا لوجوده في فلسطين، لذلك فقد عمل هذا الكيان على تأجيج مشكلة الأقليات في المنطقة العربية وبخاصة في لبنان، ومن هذا المنطلق فقد سعى بن جوريون(أول رئيس وزراء لهذا الكيان) إلى الوقوف بجانب الرئيس كميل شمعون أثناء قيام المظاهرات ضده عام ١٩٥٨ والتي طالبت بعزلة لأسباب عديدة؛ أبرزها ارتباطه القوي بالغرب، كما أن العلاقات مع الموارنة في أزمة ١٩٥٨ قد فتحت سلسة من الاتصالات والعلاقات بين الموارنة وهذا الكيان، وبرزت هذه الاتصالات في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥؛ فقد قدم الكيان الصهيوني الدعم المادي والعسكري للقوات اللبنانية والتأييد السياسي للجبهة التي كان يقودها كميل شمعون[٣].

الصهيونية، والتي كان هدفها إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مقابل إنشاء وطن قومي مسيحي في لبنان، انظر: حسان حلاق؛ الاتجاهات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨١، ص ١٤.

(١) نفسه؛ ص ١٥.

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٨١١، ملف ١/٢٣/١٤٠، مذكرة من القنصل العام بالقدس بشأن انقاد أراضي عرب فلسطين والاحتفاظ بها لهم.

(٣) أمين مصطفى؛ الاتصالات السرية العربية – الصهيونية ١٩١٨-١٩٩٣، دار الوسيلة، جدة، ط١، ١٩٩٤، ص ص ٤٨-٤٩.

ومن ناحية أخرى كان للكيان الصهيوني أطماع في مياه لبنان فقد سعي لتوقف مشروع الليطاني[١]، هذا بالإضافة إلى أطماعه في المياه العربية في البلاد المجاورة منذ قيامه في مايو ١٩٤٨، وقد انطلق هذا الكيان من منطلق قاعدة: "من يسيطر على المياه يسيطر على الأرض"؛ فقد قامت العديد من الحروب والصراعات والصفقات من أجل السيطرة على المياه، وعلى هذا الأساس فقد قام هذا الكيان بالعمل على سرقة المياه من سوريا والأردن ولبنان(نهري الحاصباني والليطاني)، لحاجته الشديدة للمياه لنقصها لديه بالإضافة إلى تلوثها وملوحتها، فضلًا عن حاجته للمياه بسبب أعداد اليهود المتزايدة التي تهاجر إليه، وساعده في ذلك الانتصارات التي حققها في نزاعة مع البلاد العربية بداية من قيامه في عام ١٩٤٨ حتى هزيمته في أكتوبر ١٩٧٣؛ الأمر الذي أدى إلى تحكمه في موارد الجولان المائية ورافد نهر الأردن في سوريا ولبنان، هذا بالإضافة إلى منع اللبنانيين في جنوب لبنان من حفر الآبار، فضلًا عن استهداف كافة المشاريع فيه بداية من منع التمويل إلي منع التنفيذ بالقوة وشن الغارات وقصف المنشآت[٢].

وعلى هذا الأساس فإن الكيان الصهيوني كان طامعًا بشكل كبير في مياه نهر الليطاني وشكل هذا خطرًا على لبنان ولاسيما جنوبه، ويعود هذا التصميم من قبل هذا الكيان إلى النقص المتزايد في مياهه، ومن جهة أخرى، بسبب فشل قيام مشروع ري في جنوب لبنان، وكان السبب في هذا فيما يبدو أن احتياطي المياه في هذا الكيان قُدِّر بنحو ١,٦٠٠ مليون متر مكعب سنويًا، وهو احتياطي لا يكفي لتلبية احتياجاته بداية من عام ١٩٧٠، وقد انعكس هذا النقص على سعر المياه والذي يُعد أغلى من البلدان المجاورة، وتشير بيانات البنك الدولي أن أكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعي للكيان الصهيوني كان يعتمد على الري، وبناءً على ذلك كان نمو قطاع الزراعة في هذا الكيان محدودًا بسبب نقص المياه والتي تحتاج إلى أموال واستثمارات كبيرة، ولذلك كانت المخاوف المتعلقة بمياه الليطاني تركن على حقيقة تكالب الكيان الصهيوني عليه، في الوقت الذي كانت هذه المياه تشكل أهمية لجنوب لبنان لاستخدامها في الزراعة المروية بدلًا من اعتمادهم على الزراعة غير المروية، وبالتالي فكان تنفيذ مشروع الليطاني يشكل أهمية كبيرة لتطوير المحاصيل في الجنوب[٣].

ومن جانب أخر فقد ساعدت الحرية السياسية التي تمتع بها اليهود المهاجرون إلى لبنان إلى قيامهم بعمليات تهريب وتجسس لصالح الكيان الصهيوني، وقد قاموا بالدعاية للصهيونية بطريقة مستترة، ولم

---

(١) أرشيف البلدان: محافظ لبنان، فيلم ٢٤، ح ٣٥، ملف ٢، مكاتبة من السفير إلي وكيل وزارة الخارجية بشأن بعض الخطب التي ألقيت في الاحتفال ببدء مشروع الليطاني، بيروت في ١٠/٢ /١٩٥٧ (سري).

(٢) ماري نوفل؛ مشكلة المياه بين لبنان وإسرائيل الاطار الجيو ستراتيجي العام، بحث ضمن ندوة: المشكلات المائية في الوطن العربي، القاهرة، ٢٩-٣١ أكتوبر، ١٩٤٤، ص ص ٢، ٧-٨.

(3) Hani. K; Why Israel's Economy Needs Lebanon, Journal of Palestine Studies, University of California Press, U.S, Vol. 12, No. 3 (Spring, 1983), pp 196-197.

تضع الحكومة اللبنانية قيودًا على نشاطهم التجاري، بل زاد الأمر إلى غض الطرف من قبل السلطات اللبنانية عن كثير من عمليات التهريب التي تجري عبر حدود لبنان الجنوبية بطريقة سرية حيث أنها سهلت عمليات هجرة اليهود إلى هذا الكيان، وتقاضت السلطات المختصة مبالغ مالية مختلفة من أجل منح تراخيص لليهود بالهجرة من لبنان بطريقة علنية إلى أوربا أو إلى هذا الكيان[١]. وهذا يدل على مدى الفساد الذي استشرى في لبنان والتطبيع مع هذا الكيان مخالفة لقرارات المقاطعة العربية.

ومن اللافت للنظر أن العملة النقدية[*] للكيان الصهيوني(الجنيه) قد ظهرت في أسواق بيروت في عام ١٩٥٠ وتساءلت وزارة الحربية عن أسباب ذلك؛ فأبرق الوزير المفوض في بيروت بمذكرة وضح فيها أسباب انتشار عملة هذا الكيان في لبنان والتي تمثلت في أنها دخلت بأحد الأوجه التالية: أولًا: أن هذه العملة كانت ثمنًا للبضائع –كالمواد الغذائية والمواشي– التي كانت تُهرب من جنوب لبنان إلى الكيان الصهيوني، ثانيًا: أن بعض اللاجئين الفلسطينيين المهجّرين إلى لبنان كانوا يذهبون إلى فلسطين ويأتون بجزء من أموالهم بالعملة الصهيونية، وقيل إن بعض اللاجئين الفلسطينيين كانوا يبيعون أملاكهم الموجودة بفلسطين بأسعار زهيدة حيث إنهم قد يئسوا من عودتهم إلى فلسطين، وجلبوا هذه العملة إلى لبنان، ثالثًا: جزء من هذه العملة كان يدخل لبعض اللاجئين الفلسطينيين من أبنائهم المقيمين في فلسطين، وكانت هذه العملة الإسرائيلية يتم تصريفها وتداولها في الأسواق بطريقة سرية في لبنان عن طريق الأفراد المصرفيين ولم يتم تداولها بالبنوك، والجدير بالذكر أن سعر الجنية الصهيوني تراوح بين ما يقرب من ٣,٢٥ و٣,٥٠ لكل ل.ل، وبلغت قيمة العملة الموجودة بلبنان بنحو ١٢٠ ألف جنيه إسرائيلي وكان يتم تصريف هذه العملة إلى هذا الكيان عن طريق التهريب أو بتحويلها إلى أحد العملات الصعبة. وفيما يتعلق بالسلع اليهودية التي كانت تُصدر إلى لبنان، كان يتم شحنها من هذا الكيان إلى قبرص وسوريا عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية وكان يتم إزالة كل شيء أو إشارة أو تكت يبين أنها تابعة لإسرائيل، ويوضع عليها أشياء أخرى تبين أنها مصنوعة في بلاد أخرى، وكانت تباع هذه السلع في الأسواق اللبنانية بطريقة سرية[٢].

---

(١) أرشيف البلدان؛ فيلم ٢٤، ج٣، ح٣٥، ملف ٣، من السفير عبد الحميد غالب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن معلومات عن اليهود في لبنان، ٣١ مارس ١٩٥٨(سري جدًا).

(*) كانت الليرة عملة الكيان الصهيوني في الفترة الواقعة بين عام ١٩٥٢–١٩٨٠، وبعدها تم إحلال الشيكل محل الليرة، انظر: ياسر محمد على لوز؛ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لقطاع غزة تحت الاحتلال الصهيوني خلال الفترة ١٩٧٣–١٩٩٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٨، ص ٤٠.

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٤٦، ج ٢، ملف ٣/١٢٣/١٤٠، كود أرشيفي ٠٣٩٨٩١– ٠٠٧٨، من الوزير المفوض(محمد وجيه رستم) إلى وكيل وزارة الخارجية، ١/٢٧/ ١٩٥١(سري).

وفي هذا الاتجاه وضحّ تقرير للمخابرات الحربية والبحرية المصرية عن زيادة حركة التجارة غير المشروعة(التهريب) بين الكيان الصهيوني ولبنان، فقد قُدرت قيمة التجارة بينهما بنحو ٤٠,٤١٣ جنيه إسرائيلي عام ١٩٤٩، وقد زادت هذه التجارة لما يقرب من ٥٠,٠٠٠ جنيه إسرائيلي، وشملت هذه التجارة على تهريب لبنان للمواد الغذائية؛ مثل اللحوم والقمح ...، وكانت تتم عمليات التهريب بريًا –في الغالب– بشكل يومي بواسطة سيارات النقل اللبنانية المشحونة بهذه البضائع والتي تصل إلى رأس الناقورة في فلسطين المحتلة وتُفرغ حمولتها، ومن ثم يقوم اليهود بنقلها لداخل الكيان، وكانت هذه العمليات تتم بمراقبة وعلم رجال الحدود من الجيش اللبناني وباشتراك من كبار موظفي الدولة وأقاربهم وبمعرفة بعض الوزراء أقارب هؤلاء الموظفين، وذكر أيضًا أن وزارة الحربية والبحرية المصرية قد حصلت على معلومات تُفيد قيام بعض السفن الأجنبية ولاسيما التركية منها بشحن سلع خاصة بالمواد الغذائية من ميناء بيروت إلى ميناء حيفا بمعرفة السلطات اللبنانية المختصة[١]. وتُعد هذه صورة من صور فساد رجال الجمارك والرشوة المقدمة لهم وتزاوج رأس المال بالسلطة واستخدامها في التجارة غير المشروعة.

ومن البضائع المهربة أيضًا إلى الكيان الصهيوني ما ذكرته صحيفة "هآرتس" التابعة للكيان الصهيوني في مقالها عن التهريب إلى الكيان الصهيوني بتاريخ ١١ مارس عام ١٩٥١ وقد ذكرت في مقالها عن عمليات التهريب التي تمت في القرى الحدودية اللبنانية وأن المهربين كانوا يسيرون بقوافلهم الصغيرة في الطرق الجبلية الضيقة في الظلام ثم تنقل في الصباح إلى المستعمرات الإسرائيلية المختلفة؛ وتمثلت أهم السلع المهربة في: الأغذية المختلفة وبعض المنتجات المصنعة كالملابس، والحشيش والذهب، وألقت سلطات الكيان الصهيوني القبض على أحد تجار تل أبيب من اليهود وقد وجدت بحوزته كمية من الجنيهات الذهبية المهربة من لبنان إلى الكيان الصهيوني وقُدرت قيمتها بنحو ١٥٠ ألف جنيه إسرائيلي، وقد اعترف هذا التاجر أنه استطاع في خلال ثلاث سنوات من عام ١٩٤٨–١٩٥١ من تهريب كمية من الذهب قُدرت بنحو ثلاثة ملايين جنيه إسرائيلي، وكان أغلب هذا الذهب مهربًا من لبنان وبعضه كان يهرب من إيطاليا وفرنسا[٢].

وقد ردت السلطات اللبنانية على هذه الاتهامات، حيث وجه "فؤاد عمون" (مدير عام في وزارة الخارجية اللبنانية) دعوة لسفير مصر في لبنان؛ لمناقشته حول المقال الذي نشرته "جريدة المصري" في ٢٦ مارس ١٩٥١ حول تهريب بعض الدول العربية مواد غذائية يحتاج إليها هذا الكيان بشدة، وأن هذه البضائع كانت تهرب بطرق غير مشروعة ومُتهم فيها بعض الشخصيات اللبنانية الكبيرة، وقد ذكر فؤاد

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٤٦، ج ٢، ملف ٣/١٢٣/١٤٠، كود أرشيفي ٠٣٩٨٩١– ٠٠٧٨، مذكرة من وزير الحربية والبحرية إلى وزارة الخارجية، ١٩٥١/٤/٢٢(سري).

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٤٦، ج ٢، ملف ٣/١٢٣/١٤٠، كود أرشيفي ٠٣٩٨٩١– ٠٠٧٨، مذكرة من وزير الحربية والبحرية إلى وزارة الخارجية، ١٩٥١/٤/٢٢(سري).

عمون أن هذه الاتهامات التي ذكرتها الصحيفة المذكورة قد أدت إلى غضب الحكومة والرأي العام اللبناني، وبيّن أن لبنان كان من أوائل الدول التي عملت على تنفيذ قوانين المقاطعة، وأنه قد تحمل كثيرًا من أعباء هذه المقاطعة وأنه قد خسر نتيجة المقاطعة نصف تجارته الخارجية مع فلسطين، وأن لبنان فقد آلاف السياح والمصطافين الفلسطينيين الذين كانوا يأتون إليه، وبيّن أنه على الرغم من أن لبنان كان من أكثر البلاد العربية التي خسرت من جراء مقاطعتها الاقتصادية لهذا الكيان إلا أنه كان من أول الدول التي نادت بتنظيم المقاطعة الاقتصادية للقضاء على التهريب الذي كان يتم عن طريق السودان وقبرص إلى غير ذلك من البلاد الأخرى، وطلب من الصحف المصرية أن يتحدثوا بإنصاف عن لبنان وعدم اتهام لبنان بتهم غير صحيحة(١)، والواقع أنه رغم نفي مدير وزارة الخارجية اللبنانية لقيام لبنان بتهريب مواد غذائية وأموال وذهب من لبنان إلى الكيان الصهيوني، لكن يبدو أن حديثه قد جانبه الصواب والدليل على ذلك وجود وقائع تهريب سلع بين لبنان وهذا الكيان والتي أشرنا إليها سابقًا.

ومن ناحية أخرى فقد أحالت الحكومة إلى مجلس النواب "مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٥ القاضي بفتح اعتماد قدره ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية في موازنة سنة ١٩٥٢ للتجهيزات البحرية" وكان الغرض من هذا المشروع إنشاء وحدة بحرية على الشواطئ اللبنانية لمساعدة الجمارك في حماية لبنان من التهريب وشراء المعدات اللازمة لذلك من أسلحة وصيانة للبواخر ...، وبعد مناقشات النواب حول هذا المشروع على سبيل المثال رأى النائب "فليب تقلا" أن هذا المشروع قد يكون مفيدًا ولكنه كان يخشى من اعتمادات مالية أخرى قد تفوق خزينة الدولة لذلك رفض هذا المشروع، ورفض نائب أخر وهو "رشاد عازار" مشروع القانون لنفس السبب، والبعض الأخر وافق عليه كالنائب أنور الخطيب وقال "إنني أرحب بهذا المشروع وبالمشاريع التي تليه والتي تؤول إلى تقوية الوحدة البحرية، إن لم يكن لسبب آخر، فلمسألة واحدة وهي أننا أصبحنا مُضغة في الأفواه بشأن التهريب إلى إسرائيل"، ورد النائب "فليب تقلا" عليه وقال:" فأنا أطمن الزميل وأؤكد له بأنني رافقت لجنة المكافحة التي راقبت أبحاث تلك اللجنة وعرفتُ بأن التهريب الذي يمر عبر لبنان والتهريب الذي مصدره لبنان لا يشكل إلا جزءًا من عشرة أجزاء مصدرها الدول العربية الأخرى. إن لبنان ليس المهرب الأكبر إلى إسرائيل"، وتحدث رئيس الحكومة وبين أن سبب هذا القانون أن التهريب عبر الشواطئ أصبح قويًا وأصبحت الجمارك غير قادرة على مواجهتها لذلك وجب إنشاء القوة البحرية لمكافحة التهريب، وتم رفض هذا المشروع حيث وافق عليه ٢٠ نائبًا من أصل ٤٥ نائبًا وأحيل المشروع للجنة الدفاع(٢).

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٤٦، ج ٢، ملف ٣/١٢٣/١٤٠، كود أرشيفي ٠٣٩٨٩١- ٠٠٧٨ من الوزير المفوض(محمد وجيه رستم) إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٩٥١/٤/٣.

(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني؛ الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الخامسة، فتح اعتماد تجهيزات للبحرية، ٤ نوفمبر ١٩٥٢.

وبعد عرض المشروع مرة أخرى على مجلس النواب تمت الموافقة عليه بالأكثرية، وذكرت لجنة وزارة الدفاع سبب هذا المشروع "هو ضرورة حيوية للدفاع عن البلاد اللبنانية لأنه يؤمن حراسة الشواطئ اللبنانية ويمنع تسرب الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلى داخل البلاد عن حدود لبنان الجنوبية، وهو من مستلزمات الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية وبمثابة مرحلة أولى ومن الواجب تعزيزها كما أنه من الواجب علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لتعزيز قوى الجيش في البر والبحر والجو لأجل الدفاع عن كياننا إذ إن قوى الدفاع هي بمثابة حلقات متصلة لا يمكن الاستغناء عن واحدة"[١]. ومن ثم فقد كانت أهمية قانون التجهيزات البحرية تكمن في مساعدة الجمارك اللبنانية في مكافحة التهريب عبر الشواطئ اللبنانية ولاسيما الحدود الجنوبية مع الكيان الصهيوني للقضاء على التهريب من إلى لبنان والعكس.

ومن ناحية أخرى فقد اتهمت جريدة نداء الوطن اللبنانية أحد النواب بتهريب البترول إلى الكيان الصهيوني وعلق النائب "عبدالله اليافي" على ذلك بقوله "نشرت جريدة نداء الوطن مقالاً قالت فيه إن أحد النواب يتاجر بالمحروقات مع إسرائيل عن طريق قطر. وقد تقدم أحد النواب بعريضة لإجراء التحقيق. ...، وكان النائب المقصود بذلك "إميل البستاني"، وفي هذا الصدد ذكر النائب غسان تويني " يجب أن أعبر، قبل كل شيء، عن شكري كنائب وكصحفي باسمي وباسم زملائي، لجريدة «نداء الوطن» على ما قامت به وسعت إلى فضح قضية تهريب إلى اليهود. ... إن من واجب الصحافة أن تسعى إلى فضح كل تهريب، وكل فساد وكل تزوير: أياً كان المرتكب سواء كان المرتكب نائباً أو غير نائب، تاجراً أو غير تاجر والصحافة تعرف أن هنالك مهربين ومفسدين ومزورين ونحن ندعوها للقيام بواجبها وفضح هؤلاء حتى يعلم الناس من هم ومتى يتخذ هذا المجلس التدابير التي يجب اتخاذها"[٢].

والواقع أن هذا الاتهام يبين بجلاء أن التهريب إلى هذا الكيان قد تسرب إلى بعض نواب مجلس النواب وهذا أمر خطير يوضح أن بعض من يقوم بتشريع القوانين هو من يقوم بمخالفة القوانين ويقوم بتجارة غير مشروعة، مخالفة لما وافقت عليه السلطات اللبنانية من مقاطعة الكيان الصهيوني اقتصاديًا، فضلًا عن خسارة الخزانة اللبنانية للرسوم الجمركية المفروضة على هذه البضائع.

ومن ناحية أخرى فقد اعترض النائب " شارل حلو" على الاتهامات التي وجهت إلى لبنان من قبل الداخل والخارج حول التهريب إلى الكيان الصهيوني وقال إنه "من الضروري أن نضع حداً للتهم التي توجه إلينا جزافاً في كل ما يتعلق بسياستنا تجاه إسرائيل فُنتهم تارة إننا نسعى إلى صلح منفرد مع إسرائيل وطوراً بأننا لم نشارك فلسطين العربية في محنتها، ونسمع ونقرأ أحياناً بأننا نتساهل في تطبيق الحصار

---

(١) نفسه؛ الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة الثامنة، فتح اعتماد إضافي تجهيزات ومعدات للبحرية ، ١٣ نوفمبر ١٩٥٢.

(٢) نفسه؛ الدور التشريعي السابع، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثامنة، تقرير لجنة العرائض والاقتراحات من تهريب المحروقات إلى إسرائيل ، ٢٤ إبريل ١٩٥٢.

الاقتصادي على إسرائيل...، وقد قرأت مؤخراً في صحف لبنانية أن سوريا الشقيقة إذا حرمت تصدير المواشي إلى لبنان إنما فعلت ذلك منعاً لتهريب قسم من تلك المواشي إلى إسرائيل ... لقد حان لنا أن نقول إن لبنان تحمل القسط الأوفر من التضحيات في سبيل فلسطين العربية في محنتها وإنه بعد أن وقعت الكارثة استنفذ(استنفد) نصف احتياطي الخزينة لمساعدة إخواننا اللاجئين. لقد حان لنا أن نقول إن لبنان ضحى بثلث فوائده الاقتصادية حرصاً منه على تطبيق قرارات مقاطعة إسرائيل. لقد حان لنا أن نقول إن التهريب إلى إسرائيل، إذا كان هنالك من تهريب لا يتم حتماً عن طريق لبنان هذا إذا استثنينا حالات إفرادية تتناولها المحاكم"[١]. ومن الواضح أن هذا النائب أراد أن يبرئ أو يقلل من تهريب لبنان إلى الكيان الصهيوني، ولكن يبدو أنه قد جانبه الصواب لأن الساحة اللبنانية قد شهدت في ذلك الوقت استشراء الفساد والرشوة والمحسوبية والتي عمت دوائر الحكم واستغل أقارب الرئيس بشارة الخوري صلة قرابتهم به في عمليات فساد؛ كسليم الخوري شقيق الرئيس الذي تمتع بنفوذ كبيرٍ في هذه الفترة جعلته متحكمًا بشكل كبير في إدارة البلاد، وعلى هذا الأساس كانت الساحة اللبنانية مهيأة أو أرضًا خصبة للتهريب سواء إلى الكيان الصهيوني أو إلى الدول المجاورة وهذا ما تم توضيحه في وقائع التهريب المختلفة.

وعلى الرغم مما ذكره النائب شارل حلو: إن لبنان تحمل الكثير من التضحيات من أجل القضية الفلسطينية، فضلًا عن خسائره الاقتصادية إلا أن لبنان قد جنى العديد من الفوائد الاقتصادية نتيجة لنكبة فلسطين؛ حيث إن مقاطعة البلاد العربية للكيان الصهيوني قد أدت إلى اعتماد المنطقة العربية على لبنان كمركز رئيس للخدمات التجارية[٢]، كما أنها قد أسهمت في إحلال ميناء بيروت محل ميناء حيفا الفلسطيني الذي كان منافسًا لمينائي بيروت وطرابلس قبل نكبة فلسطين ١٩٤٨ في نقل تجارة الترانزيت بين الغرب والشرق ولاسيما الأردن والعراق، وحل ميناء طرابلس محل ميناء حيفا في نقل البترول العراقي والذي كان ينقل البترول عبره قبل عام ١٩٤٨، فضلًا عن استبدال نقل البترول السعودي عبر فلسطين إلى ميناء صيدا في لبنان على الرغم من قصر المسافة بين حقول البترول السعودية وساحل فلسطين، وعلى هذا الأساس فقد أسهمت المقاطعة العربية لهذا الكيان في دخل مالي للخزانة اللبنانية من تجارة العبور ومن الدخل الناتج عن مرور وتكرير البترول[٣]، ومن هذه الفوائد التي حصل عليها لبنان أيضًا؛ انتفاع تجار ومزارعي الحمضيات اللبنانية بشكل جزئي من هذه المقاطعة حيث إن الحمضيات اللبنانية قد

---

(١) محاضر مجلس النواب اللبناني؛ الدور التشريعي السابع، العقد العادي الأول، محضر الجلسة التاسعة، ١ مايو ١٩٥٢.

(2) Hani. K; Op.Cit, p 197.

(٣) بطرس لبكي؛ أضرار وأخطار إسرائيل على اقتصاد لبنان، مجلة شؤون فلسطينية ع ٢٨، ديسمبر ١٩٧٣، ص ص ٥٢-٥٣؛ يوسف عبدالله صايغ، محمد عطاالله؛ نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص ٣٠؛ جوزيف معيزل؛ المقاطعة العربية والقانون الدولي، مجلة دراسات فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، فبراير ١٩٦٨، ص ١٦٥.

تم استبدالها جزئيًا بالحمضيات الفلسطينية في أسواق البلاد العربية، فضلًا عن الصناعة اللبنانية التي تم استبدالها بالصناعات الفلسطينية في الأسواق العربية [١].

كما أسهمت المقاطعة العربية لهذا الكيان في تطور قطاع الخدمات اللبناني الذي أسهم بجزء كبير للدخل القومي اللبناني بقطاعاته المختلفة؛ كإعادة التصدير والنقل والمصارف والسياحة والخدمات التعليمية والفنية والطبية؛ حيث إنه اعتمد في ذلك على البلاد العربية، على الرغم من أن مؤسسات الكيان الصهيوني المصرفية والتجارية وشركات النقل فضلًا عن تطور مؤسسات السياحة والاصطياف فيه إلا أن لبنان استحوذ على هذا الدور أي دور الوسيط بين البلدان العربية المشرقية والغرب؛ بسبب المقاطعة العربية والتي لولاها لأضحى هذا الكيان يلعب هذا الدور بدلًا من لبنان؛ فضلًا عن تهجير عدد كبير من الفلسطينيين إلى لبنان وكان أغلبهم لديهم خبرات اقتصادية وإدارية وفنية وعلمية، وقد أسهم هؤلاء في تطور الزراعة، هذا بالإضافة إلى امتلاك البعض منهم أموالًا كثيرة وخبرات بمعرفة اللغة الإنجليزية وخبرات تجارية ومصرفية قد أخذوها عن البريطانيين وقت انتدابهم على فلسطين، ولهذا فقد أسهموا في تطوير قطاع الخدمات اللبناني؛ ففي المصارف كان مؤسس أكبر مصرف في لبنان وهو "بنك إنترا" ترجع أصوله إلى فلسطين، وقسم منهم عمل في النقل الجوي، وتجارة المواد الغذائية والفاكهة، وكانت أغلب هذه الفوائد التي حصل عليها لبنان في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨إلى عام ١٩٦٧[٢].

وعلى هذا الأساس فقد اعترض هذا الكيان على الدور الذي لعبه لبنان كمركز رئيس للخدمات التجارية بين الشرق والغرب، وقد أعربت البرجوازية اللبنانية عن مخاوفها من ذلك؛ ككتابات ميشال شيحا التي نشرت في الأربعينيات والخمسينيات والتي بينت عمق هذه المخاوف؛ فعلى سبيل المثال وضح في كتابه عن فلسطين المنشور عام ١٩٥٧ أن هذا الكيان لا يمكن أن يسمح للدول العربية ولبنان بشكل خاص أن يعيش في سلام وهدوء؛ حيث إنه يريد أن يفتت الدول المحيطة به ليضمن السيطرة الاقتصادية وإن استمر هذا الكيان في لعب هذا الدور في تفتيت المنطقة فإنه سيقضى على مستقبل لبنان الاقتصادي ليحل محله[٣].

وعلى الجانب المعاكس فقد تمثلت أضرار هذا الكيان على الاقتصاد اللبناني في فترتين: الأولى: من عام ١٩٤٨حتى عام ١٩٦٧ والثانية: بعد نكسة يونيو ١٩٦٧؛ وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بلبنان في الفترة الأولى: وقد تمثلت في الأضرار التي لحقت بجنوب لبنان بعد نكبة فلسطين ١٩٤٨؛ فقد خسر اقتصاده بعد أن فقد سوقه الرئيس لمنتجاته حيث كانت يُقام التبادل التجاري بين فلسطين وجنوب لبنان، فضلًا عن امتلاك بعض سكان لبنان أراض في فلسطين لاسيما في بلدة الحولة، ونتج عن ذلك

---

(١) بطرس لبكي؛ المرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) نفسه؛ ص ص ٥٣-٥٤؛ يوسف عبدالله صايغ ومحمد عطاالله؛ مرجع سابق ص ٣١.

(3) Hani. K; Op.Cit, p 197.

هجرة سكان البقاع والجنوب، سواء داخليًا إلى بيروت أو خارجيًا إلى إفريقيا والأقطار المنتجة للبترول والولايات المتحدة الأمريكية؛ هذا بالإضافة إلى خسارة الصناعة اللبنانية بعد أن فقدت سوقًا مهمًا لمنتجاتها؛ حيث كان يعادل المصدر إلى فلسطين وحدها ما تم تصديره إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية معًا[١].

ومن الخسائر التي مُني بها لبنان أيضًا من جراء المقاطعة، الأضرار التي لحقت بصناعة الخل والنبيذ التي تميز بهما لبنان، حيث أنها قد أصيبت بخسائر كبيرة بسبب مقاطعة البضائع الصهيونية، ولذلك فقد طلبت المفوضية اللبنانية من مصر استيراد الخل والنبيذ اللبناني لتشجيعها، حيث إن مصر في ذلك الوقت كانت تستورد كميات كبيرة منها، وكانت تلك الصناعة معروفة بجودتها، والذي كان يوازي في جودته أفضل أنواع الصناعات الأجنبية[٢].

وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بلبنان بعد نكسة سنة ١٩٦٧؛ فقد كان يتم تهريب بضائع الكيان الصهيوني ولاسيما الحمضيات عبر جسر أللنبي(الملك حسين حاليًا) في الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية ثم إلى أسواق المشرق العربي، وكان يتم شراؤها على أساس أنها بضائع من الأراضي الفلسطينية المحتلة لدعمها لمواجهة الاحتلال الصهيوني، ومما يؤكد على تسرب هذه الحمضيات أن كمية الإنتاج في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الحمضيات التي عبرت منها إلى الأردن كانت أكبر من إنتاج الضفة الغربية، وأن أكثر الكميات التي تم تصديرها إلى الأسواق العربية من الأرضي المحتلة كانت من نوع البرتقال الحامض بالرغم من أن أكثر من نصف إنتاج هذه الأراضي تمثل في البرتقال من نوع "الفالنسيا"[٣].

وقام مكتب المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني بمحاولة منع دخول حمضيات هذا الكيان إلى البلاد العربية واتخذ بعض التدابير لكنها يبدو أنها لم تنفذ على أرض الواقع، فقد كان هناك تواطؤ من قبل غرفة التجارة والصناعة العربية مع هذا الكيان لإعطاء شهادة منشأ عربية لبضائع هذا الكيان؛ فقام مكتب مقاطعة هذا الكيان بمنع دخول البضائع الواردة من الضفة الغربية إلى الأردن في ١٢ يونيه ١٩٧١، ولكن على الجانب الأخر لم ينفذ هذا القرار نظرًا لعدم توفير مبلغ مالي لدعم الأراضي المحتلة نتيجة لمقاطعة منتجاتها؛ فضلًا عن تدخل بعض كبار تجار العرب في الضفة الغربية لدى السلطات الأردنية

---

(١) فواز طرابلسي؛ تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلي اتفاق الطائف، رياض الدين الريس، بيروت، ط٤، ٢٠١٣، ص ص ١٩٢-١٩٣؛ بطرس لبكي؛ مرجع سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

(٢) وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٨٨، ج ٢، ملف ٤٦/٤/١٣٠، كود أرشيفي ٠٢٣١٦١-٠٠٧٨، من المفوضية اللبنانية إلى وزارة الخارجية الملكية المصرية، ١٦ يونيو ١٩٤٨.

(٣) بطرس لبكي؛ مرجع سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

وطالبوها ببقاء سياسة الباب المفتوح لتصدير حمضيات الأراضي المحتلة إلى الأسواق العربية، وهكذا استمر تهريب حمضيات هذا الكيان إلى الأسواق العربية[١].

وقد أثر تهريب حمضيات هذا الكيان للأسواق العربية على الحمضيات اللبنانية حيث إن السلطات السورية قد منعت عام ١٩٧٠ دخول الليمون الحامض المستورد من الضفة الغربية إلى سوريا لأنها علمت أن معظمه يرجع لهذا الكيان؛ ففي الوقت الذي كان يباع فيه كيلو الليمون اللبناني في سوريا بليرة سورية، كان الكيلو المُهرب من هذا الكيان يباع بنحو ٥٥ قرشًا سوريًا، وقد شكل ذلك أضرارًا كبيرة على الليمون اللبناني، فقد انخفض استيراد سوريا للحمضيات اللبنانية نتيجة لتهريب حمضيات الكيان الصهيوني رخيصة الثمن إليها؛ وقد انخفض استيراد البرتقال اللبناني في بعض البلدان العربية؛ كسوريا التي انخفض استيراد سوريا له من ٦٧% في السنوات (١٩٦١-١٩٦٣) إلى نحو ٥٦% في السنوات ١٩٦٧-١٩٦٩ فشكلت الخسارة نحو ٢,٥ مليون ل.ل في تلك السنوات، وانخفض استيراد الأردن للبرتقال اللبناني من ١٧% إلى ٩% في نفس الفترة المذكورة، وقل استيراد الأردن من الليمون اللبناني من نحو١٣% إلى ٥,٤% في الفترة نفسها، وقدرت خسارة لبنان بنحو ٣,٨ مليون ل.ل في أسواق الأردن، وكان السبب الرئيس في الأضرار التي لحقت بالحمضيات اللبنانية يرجع إلى تهريب كميات كبيرة من حمضيات هذا الكيان إلى الأسواق العربية وبيعها بأسعار منخفضة عن الحمضيات اللبنانية[٢].

ويبدو أن الكيان الصهيوني كان يعوض خسارته نتيجة للمقاطعة الاقتصادية العربية بأمرين، الأمر الأول: كان يدفع هذا الكيان منحة تصدير على صادراته بلغت نحو ٢٥% من قيمة الصادرات حيث أنها قد أسهمت في خرق المقاطعة العربية لهذا الكيان، ومن ناحية أخرى فكانت مساعدات الولايات المتحدة وألمانيا الغربية واليهود في الخارج والتي شكلت خمس دخل الكيان الصهيوني؛ وقد ترتب على هذا العمل أن حمضيات هذا الكيان كانت تباع في سوريا والمملكة الأردنية وأقطار الخليج العربي في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ في المتوسط بنحو ٦٥ ق.ل للصندوق الواحد، في الوقت الذي كانت تُباع فيه الحمضيات اللبنانية في الفترة نفسها بأكثر من ضعف هذا السعر، وأدى ذلك إلى أضرار لحقت بمزارعي الحمضيات اللبنانية في موسم عامي (١٩٧٠، ١٩٧١) حيث هبط دخلهم إلى النصف، ووجدوا صعوبات في تصريف إنتاجهم هذا بالإضافة إلى الإفلاس الذي تعرضوا له لعدم قدرتهم على سد ديونهم للمصارف وطالبوا السلطات اللبنانية بحل هذه المشكلة؛ فقد انخفضت صادرات لبنان من الحمضيات بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ إلى البلاد العربية بنحو ٢١,٨% عام ١٩٧٢ بنحو ١٤٢,٩٥٧ طنًا عن عام ١٩٧١بنحو

---

(١) بطرس لبكي ، ص ٥٩.

(٢) نفسه.

١٨١,٣٦١ طنًا؛ فعلى سبيل المثال انخفض البرتقال اللبناني من نحو ١٤٧,٦١٧ طنًا عام ١٩٧١ إلى ١٢٦,٨٣٢ طنًا في عام ١٩٧٢، وانخفض الليمون الحامض من ٢٦,٤٢٦ طنًا إلى ٨,٨٥٧[١].

ومن ناحية أخرى تحدث رئيس الوزراء "عبدالله اليافي" في مجلس النواب اللبناني في عام ١٩٥٤ فقال: "إن التهريب موجود في كل الحكومات ... يخطئ النواب إذا اعتقدوا بأننا لم نعالج هذا الموضوع. هنالك عدة اعتبارات منها طائفية واجتماعية رُئي على أساسها أن الظروف غير مؤاتيه بعد لجمع الأسلحة. يقول البعض إن الحكومة التي لا تحارب التهريب ليست جديرة بالحكم فأنا أقول إن التهريب معضلة عالمية لا ينفرد بها لبنان ومن الجور على لبنان أن يقال عنه إن الحكومة عاجزة عن مقاومة التهريب وجمع الأسلحة. ثم يجب عندما نبحث قضية الأسلحة والرُخص أن نبحث عن الارتباط الذي يجمع بين هذه الجرائم والرخص المعطاة بحمل السلاح. أنا أقول لا يوجد جناية واحدة وقعت ووجد ارتباط بينها وبين من هو مرخص له بحمل السلاح" وكان سبب حديث رئيس الوزراء ردًا على حديث بعض النواب عن انتشار الأسلحة المرخصة والغير مرخصة في لبنان واستخدامها في جرائم قتل وطالبوا الحكومة بمصادرة هذه الأسلحة ليتوفر الأمن في لبنان[٢].

وقد أبرق رئيس لجنة الدفاع عن مصالح اللبنانيين في فلسطين بمذكرة إلى سفارته بين فيها عدة وقائع لتهريب بضائع من لبنان إلى الكيان الصهيوني منها: أولًا: ذكر أن هناك تاجرًا يونانيًا يسمى "جوركالديس وشركاه" كان مقيمًا في قبرص وعقد صفقات تجارية مع بعض كبار تجار الخضر والفاكهة اللبنانية بحجة تموين الجيش البريطاني في قناة السويس، وفي الحقيقة كان يقوم بتهريب هذه البضائع للكيان الصهيوني وكانت تباع هذه البضائع بأسعار مرتفعة فيه، وكان اسم هذا التاجر مدرجًا في القائمة السوداء التي تتعامل مع هذا الكيان، كما أن اسمه كان معروفًا لدى الأمن اللبناني بسبب تعامله المستمر مع هذا الكيان، ويبدو أن بعض ضباط الأمن اللبناني كان يتقاضى بعض الرشاوي ليتغاضى عن هذه العمليات غير المشروعة. ثانيًا: تم ضبط كميات كبيرة من الساعات في حي اليهود في بيروت، ومع بعض التجار، وتبين أنها كانت مصنوعة لدى الكيان الصهيوني وتم عرضها وبيعها في بيروت بأسعار منخفضة جدًا وهذه الساعات قد تم تهريبها إلى لبنان من قبل التجار اليهود في تركيا، وتجدر الإشارة إلى أن السلطات اللبنانية قد صادرت الكميات المتبقية من هذه الساعات من الأسواق، وهناك أيضًا كميات كبيرة من القداحات (الولاعات) تم عرضها وبيعها في بيروت بأسعار منخفضة، ويبدو أنها كانت مصنوعة

---

(١) بطرس لبكي؛ مرجع سابق، ص ص ٥٩ – ٦٠.

(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني؛ الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الخامسة والعشرين، ١٨ مايو ١٩٥٤.

في الكيان الصهيوني، وأكد هذا الشك مدير مكتب مقاطعة هذا الكيان. ثالثًا: قام أحد التجار اللبنانيين ويدعى "جوزيف مرقده" بعمليات تجارية مع هذا الكيان معتمدًا على عمله كوكيل لشركة سويدية وفي الوقت نفسه كان وكيلًا لشركة يهودية في حيفا وكانت تمر مراكبه عبر بيروت وحيفا إلى الإسكندرية وبورسعيد(١).

وفي جانب أخر فقد أكد السفير المصري أن "أديب الفرزلي" وكيل مجلس النواب اللبناني في عام ١٩٥٦، قد قابل أحد اليهود الصهاينة في الأرجنتين ويدعى "جاك مزراحي" والذي كان يتولى جمع التبرعات للكيان الصهيوني؛ كما أنه قابل سفير الكيان الصهيوني مرتين في الأرجنتين، مرة مع جاك مزراحي، والمرة الثانية قابله منفردًا(٢).

على أية حال فإنه على الرغم من أن لبنان لم يلتزم بقرارات المقاطعة بشكل كامل فإن الميزان التجاري لهذا الكيان كان في حالة عجز دائمة في الفترة الواقعة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٦٤؛ فقد زاد هذا العجز من نحو ٢٨٨ مليون دولار عام ١٩٥٠ إلى ما يقرب من ٣٥٨,٦ مليون دولار في ١٩٥٦ إلى نحو ٤٥٤,٦ مليون دولار عام ١٩٦٢ إلى نحو ٥٢٨ مليون دولار عام ١٩٦٤، وقد هبط هذا العجز إلى نحو ٤٠٦ مليون دولار عام ١٩٦٥ وإلى ٤٦٠ مليون دولار عام ١٩٦٧، نتيجة للسياسة الانكماشية التي اتبعها هذا الكيان، فضلًا عن التبرعات والمعونات التي حصل عليها هذا الكيان والتي أسهمت في قلة عجز الميزان التجاري لديه، ويبدو أن المقاطعة الاقتصادية العربية كانت من أسباب ذلك العجز(٣).

مما تقدم يتضح أنه كان هناك فئة من التجار اللبنانيين الجشعين والذين يهربون بضائع لبنان إلى الكيان الصهيوني طمعًا في الربح الكبير والسريع، وبعضهم جلب إلى الأسواق اللبنانية بضائع صهيونية كالساعات والقداحات لتباع في بيروت بأسعار قليلة، وساعدهم في ذلك بعض رجال الأمن الذين ربما قد أخذوا بعض الأموال نظير غض الطرف عن هذه العمليات؛ فهؤلاء التجار وغيرهم من القوات الأمنية كان يهمهم الربح المادي فقط بصرف النظر عن النزعة الوطنية أو القومية أو كسر قوانين المقاطعة

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٨٨، ج ٣، ملف ٤٦/٤/١٤٠، كود أرشيفي ٠٢٣١٦٢- ٠٠٧٨، مذكرة من رئيس لجنة الدفاع عن مصالح اللبنانيين في فلسطين إلى السفارة اللبنانية.

(٢) أرشيف البلدان؛ فيلم ٢٨، ح٤٠، ملف رقم ٤/٧/٢٢٧، من السفير (محمود محرم حماد) إلى وكيل وزارة الخارجية الدائم ، بشأن السيد أديب الفرزلي وكيل مجلس النواب اللبناني، ٨/ ٤/ ١٩٥٧(سري للغاية).

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ ج ١، ح ١٠٨، ملف ٢، رقم الملف ١-١/١٧، إسرائيل بيانات عن الحالة الاقتصادية، كود أرشيفي٠٠٨٥٦٢- ٠٠٧٩، من الملحق التجاري إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ٢/٥/ ١٩٦٨(سري للغاية)؛

Zarhi.S & Pascalis. M; L'avenir économique d'Israël dans le Moyen-Orient, Editions Esprit, France, No. 352 (9 Septembre 1966), p 264.

الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني. ويتضح أيضًا أن العقوبات التي فرضتها المقاطعة العربية لم تكن مغلظة والدليل على ذلك استمرار عمليات التهريب بين لبنان والكيان الصهيوني.

ثالثًا: تجارة التهريب بين لبنان والدول المجاورة(مصر والأردن وسوريا):

أ- التهريب بين لبنان ومصر:

كانت هناك عمليات تهريب تمت بين مصر ولبنان، وقد تعرضت تجارة مصر لخسائر نتيجة لهذه العمليات عن طريق سلطة عسكرية فرنسية متخفية تحت ستار بعثة دبلوماسية، والتي كانت تقوم بشراء كميات كبيرة من البضائع النادرة والمتنوعة سواء كان مصرح بها أو غير مصرح بها، وتهربها بدون أي مراقبة وقد أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الكميات المتبقية منها، وقد اختفت بعضها وبالأخص المستورد منها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، المطاط الخام، والبضائع الكهربائية، ولوازم وأدوات للسيارات، وعقاقير وأدوية، ويتم تجميع هذه البضائع عن طريق التجار، ويتم تهريبها من خلال هذه البعثة بطريقة سهلة، بدون دفع ضرائب للحكومة المصرية، وبدون مراقبتها؛ حيث إن هذه البضائع كان مرفوضًا تصديرها للخارج بشكل قطعي، وعلى سبيل المثال فقد تم تصدير بضائع للخارج –في سبتمبر عام١٩٤٢عن طريق هذه البعثة– مكونة من قطع للسيارات، وأدوات كهربائية قُدِّرت قيمتها ١٥ ألفً جنيهًا مصريًا، وبعد بحث وزارة التجارة والصناعة وجدت أن أغلب التجار القادمين من بيروت يقومون بعمليات تهريبيه عن طريق هؤلاء العسكريين الفرنسيين(١).

وقد اعترف تاجران لبنانيان – للقائم بالأعمال بالنيابة بالقنصلية المصرية بلبنان– بأنهما كانا يقومان بتهريب البضائع من مصر إلى لبنان، وبينوا الطرق والوسائل التي قاما بها من أجل تهريب البضائع المصرية إلى لبنان، وحجم الأموال التي كانت تضيع على مصر في ذلك الوقت والتي وصلت في كل دفعة إلى حوالى ١٠ألاف جنيه مصري، ووضحا أسماء القائمين على عمليات التهريب في مصر؛ كالقومندان جرادان، ومحل ج. جيراد بالعتبة الخضراء، ومحل كولنكو(٢). وكان هناك قضية تهريب أخرى تم القبض فيها على شخص لبناني يدعى " مكرديش غبريش" والذى اتُهم بمحاولة تهريب عملة مصرية

---

(١) وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٣٧٩، ملف ٢٠/١٢١/٩٢، كود أرشيفي ٠٣٧٨٩٥–٠٠٧٨ ، مذكرة إلى وزير التجارة والصناعة ووزير المالية، بشأن تهريب بضائع بين مصر ولبنان وبالعكس (سري جدًا).

(٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٣٧٩، ملف ٢٠/١٢١/٩٢، كود أرشيفي ٠٣٧٨٩٥–٠٠٧٨ ،مذكرة من القائم بالأعمال بالنيابة أحمد رمزي إلي وكيل وزارة الخارجية، وارسل وزير الخارجية(ملخص هذه المذكرة) إلى وزير الداخلية ووزير التجارة والصناعة ووزير المالية لاتخاذ اللازم، بشأن تهريب بضائع من مصر إلى لبنان نوفمبر ١٩٤٣(سري جدًا).

من مطار فاروق الجوي إلى الخارج، وكان ذلك في ٤/١٤ ١٩٤٩ و بعد القبض عليه حُوكم عسكريًا في ١٩٤٩/٤/٢٤ بستة أشهر وتغريمه مبلغ ٣٠٠ جنيهٍ، ومصادرة المبلغ الموجود معه[١].

وقد أبرق القنصل العام في لبنان إلى وزارة الخارجية ببرقية لإخبارها بواقعة –أخبره بها أحد المخبرين المتطوعين– اتهام شخص لبناني يدعى "خالد يوسف الردا" قام بتهريب بضائع لبنانية إلى مصر بطريقة غير شرعية وعندما يصل إلى الإسكندرية يقوم بإدخال بضاعته على أنها ضمن لوازمه أو استعماله الشخصي ويدفع عنها رسمًا بسيطًا وتكونت هذه البضاعة من ملابس نسائية خاصة مصنوعة من النايلون قُدرت ب ٥٠٠ جنيهٍ مصري ويبيعها ب ١٠٠٠ جنيهٍ مصري دون أن يتم تفتيشه من الجمارك، ويبدو أن أحد العاملين في الجمارك المصرية كان متواطئًا معه، وكان يساعده في بيروت صاحب محل لبيع الحلويات، وكان يقوم بتوزيع بضاعته في الإسكندرية شخص مغربي مقيم في الإسكندرية وكان يتاجر في المخدرات[٢]، وتشير هذه الواقعة إلى مراوغة هذا التاجر ليُهرّب بضاعته من لبنان إلى مصر وبيعها بضعف الثمن وعاونه في ذلك بعض رجال الجمارك المصرية، وقد أسهم ذلك في تفويت رسوم هذه البضاعة على الخزانة المصرية.

ومن ناحية أخرى تم في ١٩٥٥/١١/١٥ إلقاء القبض –في مطار بيروت الدولي– على الطيار المصري "صادق مغربي" الذي كان يعمل لدى شركة مصر للطيران بعد اشتباه موظفي الجمارك به وبعد تفتيشه وجدوا في جيبه شيك بقيمة ١٣,٥٠٠ فرنك سويسري قد حصل عليها بعد مقابلته لشخص يدعى "وديع داوود خوري" وكان يعمل في ترجمة الأفلام، وقد قام رجال الجمارك بتفتيش الأخير ووجدوا معه شيكات باسمه في بنوك بيروت، ويبدو أن هذه البضاعة كانت ثمنًا لبضاعة تم توريدها لمصر، ولم يسفر التحقيق عن إدانة الطيار المصري بعملية تهريب، وتم الإفراج عنه وسافر إلى مصر[٣].

وفي واقعة تهريب أخرى وقعت بين مصر ولبنان عام ١٩٥٧ تمثلت في تهريب نسخ من أحد الأفلام المصرية "لن أبكى أبدًا" وتم عرض نسخة من هذا الفيلم في الكويت بمائة جنيه بخلاف ثمنها الفعلي والذي كان أضعاف هذه القيمة، وتم الاشتباه في أحد الأشخاص ويدعى "رشيد ليّون" والذي كان يعمل في توزيع الأفلام في بيروت وكان يقوم بتهريب الأفلام المصرية والتجارة بها مع كل أنحاء العالم،

---

(١) نفسه؛ ح ٣٥٠، ملف ٤/٤٦/٩٢، ، كود أرشيفي ٠١٩٠١٦–٠٠٧٨ ، مذكرة من وكيل الخارجية إلى المستشار القضائي، ومن المفوضية اللبنانية بمصر إلى وزارة الخارجية الملكية المصرية، ١٩ يوليو ١٩٤٩.

(٢) نفسه؛ ح ٣٧٩، ، ملف ٢٠/١٢١/٩٢، كود أرشيفي ٠٣٧٨٩٥– ٠٠٧٨، من القنصل العام إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٩٥٥/٦/٣.

(٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٣٧٩، ، ملف ٢٠/١٢١/٩٢، كود أرشيفي ٠٣٧٨٩٥– ٠٠٧٨، من وكيل وزارة الخارجية الدائم إلى وكيل وزارة الحربية(مصلحة الطيران المدني)، ١٩٥٦/١/١٨(سري جدًا).

وقد خسرت خزانة مصر أموالًا كبيرة نتيجة لهذه التجارة غير المشروعة، فضلًا عن الأضرار التي وقعت على حقوق الملكية التجارية والفنية[١].

وهناك صور وأشكال لتهريب العملة وقعت بين لبنان ومصر منها: ضبط السلطات المصرية بجمرك ميناء القاهرة الجوي إحدى السيدات اللبنانيات تدعى "صوفيا باسيلا" بتاريخ ٤ يوليه ١٩٦٤، حيث أنها قامت بمحاولة تهريب "مصاغ وشيكات سياحية وأوراق نقد" وبعد التحقيق قالت إنها لم تعترف بالواقعة لسهوها عن النقد أما الذهب فقد خافت من الاعتراف به، وقد خالفت المذكورة المادة الأولي من القانون ٩٨ لعام ١٩٥٧ بالنسبة للمضبوطات الذهبية، وخالفت أحكام المادة الثانية من القانون ٨٠ لعام ١٩٤٧ المُعدّل والقرارات الوزارية المنفذة لهذا القانون بخصوص الأوراق النقدية التي ضُبطت معها، وعلى هذا الأساس تم مصادرة المضبوطات النقدية والذهبية الموجودة معها[٢].

ومن ناحية أخرى تم ضبط السيدة المصرية "عائشة على علام" والتي كانت تعمل بلبنان وجاءت إلى ميناء القاهرة الجوي وتقدمت بإقرار جمركي موجود به في خانة العملة ٧٧ ل.ل وشيك بمبلغ ٥٠ جنيهًا مصريًا، وبعد أن فتشتها إدارة الجمارك ذاتيًا عُثر معها على مبلغ قُدر ب ٨٥٧ جنيهًا مصريًا، وتم مصادرة المبلغ المذكور لمخالفتها لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لقيامها بتهريب المبلغ المضبوط مخالفة للأحكام والقوانين المعدلة بموجب القانون رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٦١ والذي يمنع استيراد وتصدير العملة المصرية[٣].

ومن بين وقائع تهريب العملة الأخرى: قيام المدعو "إدوارد سليم شديد" بمحاولة تهريب أمواله إلى لبنان بمساعدة آخرين من موظفي وأعوان دائرته في بندر الزقازيق باستخدام طرق خارجة على القانون، وقد قدم فيه شكوي شخص يدعى "سمير نجيب الزند" وطلب هذا الشخص الحصول على المبلغ المستحق لإرشاده عن هذه القضية، وعلى هذا الأساس فقد قامت الجهات المختصة بالتحفظ على أمواله التي بلغت نحو ٨٤٢,٠٠٠ ألف جنيهٍ لخوفها من تهريب هذه الأموال[٤]. وقدم شخص أخر يدعى "محمد مهدي سنجر" بلاغًا في هذا المليونير وبعد أن تحققت الجهات المختصة من صحة معلومات البلاغ تم التحقيق

---

(١) نفسه؛ من مدير عام مصلحة الفنون إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٩٥٧/٣/٢٨(سّري).

(٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ ج١، ح ٢٢٧، ملف ١، ملف ٩-٢٨/٢، مكافحة تهريب النقد، كود أرشيفي٠١٠١٦١- ٠٠٧٩، من المدير العام إلى السيد وكيل الوزارة لشئون النقد إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ٦/٢٦/ ١٩٦٥.

(٣) نفسه؛ ج١،ح٢٢٧، ملف ١، ملف ٩-٢٨/٢، مكافحة تهريب النقد، كود أرشيفي٠١٠١٦١- ٠٠٧٩، من مدير عام مكتب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى رئيس إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، ١/٢٣/ ١٩٦٥.

(٤)وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ ح ٢٢٨، ملف ٩-٢٨/٢، كود أرشيفي ٠١٠١٦٣- ٠٠٧٩، من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى وكيل الوزارة لشئون الديوان العام ورئيس لجنة توزيع حصيلة المبالغ والأشياء المصادرة، ١٠/٥/ ١٩٦٨.

مع المدعو "إدوارد سعيد" وتم تغريمه مبلغ قُدر ب ٩,٣٦٠ جنيهًا بما يعادل ٤ مليون ل.ل، وتم تغريمه غرامه إضافية قدرها ٤,٦٨٠ جنيهًا وما يعادل ٢ مليون ل.ل، وقد طلب هذا الشخص الحصول على المبلغ المالي المستحق لإرشاده عن تهريب المليونير "إدوار شديد" لجزء كبير من أمواله إلى لبنان واتضح أن هذا الشخص هو أول من تقدم ببلاغ بتاريخ ٣/٢٤/ ١٩٥٥ لوكيل نيابة الشئون المالية[١].

ومن بين قضايا التهريب الأخرى، قيام شخص يدعى "قاسم محمد الرجب" –كان مقيمًا في بغداد في سنة ١٩٦٦– بعمليات بيع وتهريب العملة المصرية من القاهرة إلى بيروت والسعودية وقد تمت هذه العمليات في بغداد[٢]

وفي قضية تهريب أخرى تم ضبط تشكيل عصابي بقيادة شخص يدعى "أحمد بغدادي" وآخرون متهمون في "تهريب الأموال بين كل من الكويت ولبنان والجمهورية العربية المتحدة، وذلك عن طريق قيام أفراد هذه العصابة الموجودين بلبنان بجمع مدخرات المصريين العاملين بالكويت وإرسال بضائع بقيمتها من لبنان وإدخالها إلى الجمهورية العربية المتحدة وبيعها واستخدام الحصيلة في إجراء عمليات مقاصة مقابل المبالغ التي تقاضوها بالعملات الأجنبية من المصريين بالخارج، وذلك بتسليم أقارب هؤلاء المصريين بال ج.ع .م هذا المقابل محليًا بالجنيهات المصرية" وقد ارتكب هذا التشكيل العصابي مخالفات طبقًا للمادة الأولى من القانون ٨٠ لعام ١٩٤٧ المعدّل، حيث إنهم تعاملوا بالنقد المصري وهم كانوا غير مقيمين بالمخالفة لهذا القانون، وبعد مراجعة أوراق المدعو "أحمد بغدادي" تبين أنه قام بإخراج البضاعة الواردة لهذه العصابة من الجمارك بدون دفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها، وقد استغل وظيفته كسكرتير خاص في رئاسة الجمهورية، حيث إنه كان يقوم باستلام وتوريد بريد رئاسة الجمهورية من المطار، وهذا الدور الذي لعبه المدعو أحمد بغدادي قد ساعد في زيادة أرباح هذه العصابة بصورة كبيرة لعدم دفعهم رسومًا جمركية، فضلًا عن العثور على مبلغ من المال عند تفتيش بيت المذكور على النحو التالي: ٢٦ دولار و٥ جنيهات إسترلينيه وثلاث ليرات سورية وهذا يُعد مخالفًا لأحكام المادة الثالثة من القانون ٨٠ لعام ١٩٤٧[٣].

وتمثل أعضاء هذه العصابة في الأسماء الآتية: بشير توتنجي "سوري الجنسية"، ومصطفي جابر خليل "فلسطيني الجنسية"، وليد قباني بن عبدالغني "سوري الجنسية"، ومنير خليل حلو "لبناني الجنسية"،

---

(١) نفسه؛ ج١، ح ٢٢٧، ملف ١، ملف ٩–٢/٢٨، مكافحة تهريب النقد، كود أرشيفي٠١٠١٦١– ٠٠٧٩، من الأستاذ محمد المهدي سنجر إلى وزير الاقتصاد، ١/٢٥/ ١٩٦٥.

(٢) نفسه؛ ج ٢، ح ٢٢٨، ملف ٩–٢/٨، مكافحة تهريب النقد، كود أرشيفي ٠١٠١٦٢– ٠٠٧٩، من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى وكيل الوزارة لشئون النقد والميزانية، ١٩٦٧/١/٣.

(٣) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ ح ٢٢٨، ملف ٩–٢/٨، كود أرشيفي ٠١٠١٦٣– ٠٠٧٩، من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى وزير الاقتصاد، ٣/١٧/ ١٩٧٠(سري للغاية).

وسامي محمد عيسى "لبناني الجنسية"، وأحمد شاهدي بن محمد وحيد "سوري الجنسية"، وقد ارتكب هؤلاء –بمساعدة أحمد بغدادي المصري الجنسية– مخالفات عديدة أهمها: المخالفة لأحكام المادة الأولى من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقاضي "بحظر كل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي كما تحظر على غير المقيمين التعامل بالنقد المصري" فقد ارتكب هؤلاء الأشخاص عمليات مقاصة غير مشروعة وكان الهدف منها الحصول على النقد المصري عن طريق دفع نقد أجنبي خارج مصر مقابل ذلك؛ وقد حظر القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل أيضًا "على الأجنبي غير المقيم التعامل بأوراق النقد المصري لما ينتج عن ذلك من ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه"[(١)].

يتضح مما تقدم استغلال المدعو أحمد بغدادي لوظيفته وقام بتسهيل دخول البضائع لأفراد العصابة في لبنان إلى ال ج.ع.م بدون سداد الرسوم الجمركية وأدى ذلك إلى خسارة الخزانة المصرية لهذه الأموال، وتم العثور على عملات حرة في منزله بعد تفتيشه، وتُعد هاتان الواقعتان مخالفتان لأحكام المادة الأولى والثالثة من القانون ١٩٤٧/٨٠، كما أنهم ارتكبوا مخالفات مالية نتج عنها خسارة أموال كانت ستصب في الخزينة المصرية.

وقد أصدرت المؤسسة المصرية العامة للبنوك في ٧ أكتوبر ١٩٦٣ منشورًا سريًا إلى البنوك المصرية المحلية وأبلغتهم بعدم التعامل مع بنك إنترا اللبناني وكل فروعه بسبب المعلومات التي بيّنت نشاط هذا البنك الضار بالدول العربية بسبب تعاملاته وخدمته لمصالح الإمبريالية والكيان الصهيوني ورغبته في التوسع؛ فضلًا عن قبوله للأموال المهربة من الدول العربية في حساباته السرية، وقد أكد النشاط المشبوه لهذا البنك جامعة الدول العربية هذا بالإضافة إلى السكرتير التجاري ببرن بسويسرا، وعلى هذا الأساس قررت هذه المؤسسة استمرار حظر التعامل مع هذا البنك، والذي يعود ضرره على كافة الأقطار العربية [(٢)].

ب- التهريب بين لبنان والأردن وسوريا:

وفيما يتعلق بتهريب البضائع بين لبنان والمملكة الأردنية الهاشمية؛ فقد كانت هناك عمليات تهريبيه تتم بين المملكة الأردنية والكيان الصهيوني، والذي سعى لتعويض ما ينقصه من السلع ولاسيما المواد الغذائية لمواجهة حاجته بسبب المهاجرين من اليهود إليه، وقد طمع المهربون الأردنيون في الأموال التي كانوا يحصلون عليها من بيع البضائع لهذا الكيان حيث إنها كانت تباع بأسعار مرتفعة، وشارك بعض الضباط الأردنيين في عمليات التهريب التي تمت على الحدود من خلال تغاضيهم عن التهريب في

---

(١) نفسه؛ ج٣، ح ٢٢٨، ملف ٩-٨/٢، كود أرشيفي ٠١٠١٦٣- ٠٠٧٩، من وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى وكيل الوزارة لشئون النقد والميزانية، ٤/٢٠/ ١٩٧٠(سري للغاية).

(٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ ج١، ملف ١-٢/١٧، كود أرشيفي ٠٠٠٦٥٥- ٠٠٧٩، ، من محافظ البنك المركزي المصري إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ١/٢١/ ١٩٦٥(سري).

مقابل الحصول على أموال من المهربين، ويضاف إلى تهريب المواد الغذائية تهريب الذهب والدولارات الأمريكية عبر الأردن إلى هذا الكيان، وكانت عملة هذا الكيان (الجنيه الإسرائيلي) يعرض بشكل علني في أسواق الأردن، ويتم نقلها إلى لبنان لتباع في سوق العملة الحرة به[١].

وقد وصلت معلومات لمراقب مناهضة الكيان الصهيوني عن دخول بعض منتجات وبضائع هذا الكيان إلى المملكة الأردنية الهاشمية وبعض الدول العربية ويؤكد ذلك ما يلي: أولًا: تتردد في بعض الأوساط اللبنانية أن هذا الكيان قد سمح للعرب في الضفة الغربية ببيع منتجاته من الحمضيات والبطيخ والزيتون وأن بعض هذه المنتجات كانت تدخل إلى المملكة الأردنية وبعضها كان يُصدر لأسواق بعض الدول العربية وقد أيدت مديرية الأمن العام هذا الكلام بعد أن أثبتت تحقيقاتها ذلك، ثانيًا: ذكرت جريدة النهار اللبنانية أن كميات من البلح المنتج في قطاع غزة قد انتشرت في لبنان ووصلتها عن طريق المملكة الأردنية الهاشمية، وقد أشارت الصحيفة اللبنانية إلى الخوف الذي انتاب المصدرين في لبنان من تسرب منتجات هذا الكيان إلى الأسواق العربية، مما أدى إلى مزاحمتها للمنتجات اللبنانية في هذه الأسواق، حيث أن السلطات الأردنية كانت تسمح بدخول منتجات الضفة الغربية إليها ويدفع المصدرون لهذه المنتجات في الضفة الغربية رسم دفاع قدره ٧% لهذا الكيان من قيمة هذه المنتجات، ثالثًا: نشرت جريدة هآرتس الصهيونية في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧ عن دخول هذا الكيان شحنات من البيض والدجاج من الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية ومنها تسرب للأسواق العربية، وذكرت جريدة أخرى في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧ "أن المقاطعة العربية أصبحت مضحكة هذا الأسبوع عندما تم بيع نصف مليون بيضة إلى الأردن وكان الشرط الوحيد للمستورد هو عدم ختم البيض بما يشير إلى إنه إسرائيلي المنشأ"، رابعًا: علم الممثل التجاري لل ج.ع.م في لبنان أن المملكة الأردنية الهاشمية قد دخلها حوالي ألف طن من البرتقال من خلال الضفة العربية، وقد أُعيد تصدير حوالي ثلثي هذه الكمية إلى العراق والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وبيع الصندوق منها بحوالي ٦ ل.ل في الوقت الذي كان فيه ثمن صندوق البرتقال اللبناني قد بيع بنحو ١٢ ليرة للصندوق، وقد شك المصدّرون من تبعية هذا البرتقال لهذا الكيان لما وجدوه على هذه الصناديق من التنظيم والتعبئة بالطريقة الآلية[٢].

---

(١) وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ ح ٥٤٦، ج ٢، ملف ٣/٢٣/١٤٠، كود أرشيفي ٠٣٩٨٩١- ٠٠٧٨، من القائم بالأعمال بالنيابة(عثمان عبيد) إلى وكيل وزارة الخارجية ١٣/١/١٩٥١.

(٢) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل، ج٣، ملف ١-٢/١٧، كود أرشيفي ٠٠٠٦٥٧-٠٠٧٩، من مراقب مناهضة إسرائيل إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بشأن: مذكرة بشأن بيع منتجات الضفة الغربية إلى البلاد العربية، ٥/٥/ ١٩٦٨(سري للغاية).

وفي هذا الإطار كانت بضائع هذا الكيان يتم تهريبها من خلال طرف ثالث أو من خلال المملكة الأردنية على اعتبار أنها بضاعة تابعة للمناطق الفلسطينية المحتلة أو بالتهريب عبر منافذ أخرى[١]. ومن ناحية أخرى فقد وضح النائب اللبناني "عبدالمجيد الزين" في خلال حديثة عن إيجاد أسواق للحمضيات اللبنانية، ووضح أن هذا الكيان استطاع أن يدخل إلى الأسواق العربية بفضل حيله ومراوغته، حيث أنه استطاع أن يدخل إلى هذه الأسواق عن طريق الضفة الغربية؛ فقد كان إنتاج الضفة الغربية من الحمضيات حوالي ٧٠ ألف طن سنويًا، وقد صدر الكيان الصهيوني من خلال الضفة الغربية حوالي١٧٠ ألف طن سنويًا من الحمضيات إلى الأسواق العربية أي بزيادة مائة ألف طنٍ عن إنتاج الضفة الغربية، وطلب هذا النائب من الحكومة بضرورة تصدير الحمضيات اللبنانية إلى الأسواق العربية[٢].

ومن أجل القضاء على هذا التهريب تم اعتماد عدة آليات لذلك: منها؛ أصدر وزير الاقتصاد الأردني أمرين للدفاع في ١٨ فبراير ١٩٦٧، ٣٠ ديسمبر ١٩٦٧ تعلق الأول: بتشكيل لجنة برئاسة وكيل وزير المالية الأردني لمراقبة المنتجات التي تدخل من الضفة الغربية للضفة الشرقية بالأردن وحجز المنتجات المشكوك فيها، وتعلق الثاني: بحظر إدخال البيض والدجاج إلى الضفة الغربية؛ وقام المصدرون اللبنانيون بتقديم شكوى إلى الخارجية اللبنانية لمناقشة تسرب منتجات الكيان الصهيوني والحد منها مع الدول العربية وخاصة المملكة الأردنية، وكان رأي المكتب الرئيسي للمقاطعة أن الضفة الغربية وقطاع غزة كانت خاضعة للاحتلال الصهيوني وليست أرضًا تابعة للكيان الصهيوني، وبناءً على ذلك فقد كانت منتجاتهما مشابهة لمنتجات هذا الكيان، وقد رأى أن منتجاتهما لا يمكن اعتبارها منتجات تابعة لهذا الكيان بشكل عام لذلك رأت دراسة هذا الموضوع بشكل عميق ودقيق، وقد أيدت وزارة الخارجية المصرية رأي المكتب الرئيس للمقاطعة وأنه من الصعب التمييز بين منتجات هذا الكيان ومنتجات الضفة الغربية وقطاع غزة لتشابه الإنتاج بينهما في بعض المنتجات ولكن وزارة الخارجية رأت وجوب دراسة الموضوع فضلًا عن مراقبة واردات الجمهورية العربية المتحدة من الدول العربية ولاسيما من المملكة الأردنية ولبنان، ورأت مراقبة الكيان الصهيوني بعد دراسة هذا الموضوع عدم منع دخول منتجات الضفة الغربية وقطاع غزة وذكرت بعض الشروط أو التحفظات منها: يتم استيراد منتجات هذه الأراضي(قطاع غزة والضفة الغربية) من المصدرين القائمين على تصدير هذه المنتجات قبل الاحتلال، عدم استيراد

---

(١) فؤاد مرسي؛ الاقتصاد السياسي لإسرائيل، دار الوحدة، بيروت، ط ١، ١٩٨٣، ص ١٦٩.

(٢) محاضر مجلس النواب اللبناني؛ الدور التشريعي الثاني عشر، العقد العادي الأول، محضر الجلسة الثالثة، ٢٣ مارس ١٩٧١.

كميات أكبر من الكميات المعتادة التي كانت تستورد من قبل المصدرين في السنوات السابقة، فضلًا عن عدم استيراد أصناف جديدة من المنتجات التي اعتاد استيرادها قبل الاحتلال(١).

وبالنسبة لعمليات التهريب بين لبنان وسوريا؛ فكانت هناك عمليات تهريب قائمة بينهما، وكانت بدايتها ترجع إلى مارس ١٩٥٠ وهي الفترة التي وقع فيها الانفصال الجمركي بين سوريا ولبنان حيث كان من الصعب ضبط عمليات التهريب عبر الحدود الواسعة بين البلدين(٢)، وقد قامت قوات الأمن السورية بإغلاق الحدود مع لبنان –بعد إنهاء الوحدة الجمركية– يوميًا في الساعة السادسة مساءً إلى الخامسة صباحًا للقضاء على تهريب الذهب عبر الحدود إلى لبنان(٣).

وكان التهريب تم بين سوريا ولبنان قد ازدهر في فترة السبعينيات، وكان يتم تهريب بضائع كثيرة هذا بالإضافة إلى تهريب البشر، وقد أدى ذلك إلى خسائر كبيرة على الاقتصاد اللبناني، وأثرت سلبًا على آمن لبنان، ولم تنجح السلطات اللبنانية في القضاء على التهريب، الذي كان يزدهر في فترات معينة ويقل في فترات أخرى معتمدًا على وضع العلاقات بين البلدين(٤).

وقد حاز التهريب على أهمية خاصة بين البلدين ولاسيما بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٥٨؛ حيث إن تجارة سوريا خضعت للاشتراكية كما أن عملتها قد ضعفت فضلًا عن قلة العملات الصعبة بها، وقد استطاع المهربون تهريب بعض السلع الاستهلاكية التي كانت سوريا في حاجة لها، وساعدهم في عمليات التهريب هذه سكان القرى والمدن الحدودية والتي اعتمد مصدر رزقهم على تجارة التهريب بشكل رئيس، وزادت عمليات التهريب بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦ وسيطرته على ميناء طرابلس، وقد كانت عمليات التهريب تتم تحت إشراف كبار الضباط من القوات المسلحة وقوات الأمن السورية والمليشيات اللبنانية والفلسطينية وكبار الشخصيات اللبنانية(٥).

وقد ترتب على إغلاق الحدود بين سوريا ولبنان في الفترة (١٩٦٧–١٩٧٣) وفقًا لما ذكرته جريدة النهار اللبنانية استبدال السلع والمنتجات اللبنانية بالسلع الأجنبية، والتي كان من بينها منتجات هذا الكيان ؛ فقد حلّت حمضيات الكيان الصهيوني محل اللبنانية في الأسواق العربية(٦).

---

(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية؛ المكتب الإقليمي لمقاطعة إسرائيل، ج٣، ملف ١–٢/١٧، كود أرشيفي ٠٠٠٦٥٧–٠٠٧٩، من مراقب مناهضة إسرائيل إلى وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بشأن: مذكرة بشأن بيع منتجات الضفة الغربية إلى البلاد العربية، ٥/٥/ ١٩٦٨(سري للغاية).

(٢) كمال ديب؛ الحرب السورية؛ تاريخ سوريا المعاصر(١٩٧٠–٢٠١٥)، دار النهار، بيروت، ط١، ٢٠١٥، ص ٦٥.

(٣) العلاقات اللبنانية السورية ١٩٤٣–١٩٨٥؛ مصدر سابق، ص ٥٧.

(4) https://www.alarabiya.net/ar/arab ١٢٤ معبرا غير شرعي بين لبنان وسوريا.. مافيات وتهريب

(٥) كمال ديب؛ الحرب السورية، مرجع سابق، ص ٦٥.

(6) F. C. O; NFL 3/376/1, Political Relation between Lebanon and Syria, Tel. No 467, 12 Jun 1973, P10.

الخاتمة:

مما تقدم يتضح كيف أسهم المناخ الفاسد في معظم الفترة المذكورة، فضلًا عن الطائفية في جعل لبنان مرتعًا لعمليات تهريب تمت بين لبنان والكيان الصهيوني من ناحية، وافقد هذا التهريب جزءًا مهمًا من تأثير المقاطعة الاقتصادية العربية للكيان الصهيوني، فضلًا عن عمليات التهريب التي تمت بين لبنان والدول العربية المجاورة؛ كسوريا والمملكة الأردنية الهاشمية وال ج.ع م، ومن بين العوامل التي ساعدت عمليات التهريب، الفساد الذى دب بين رجال الجمارك والأمن اللبناني المسئول عن تأمين الحدود.

ويبدو واضحًا أن المملكة الأردنية الهاشمية كانت ثغرة قد لعبت في إجهاض المقاطعة العربية للكيان الصهيوني وزيادة عمليات التهريب إليه، وقد أسهم ذلك في قلة التجارة العربية البينية؛ فقد اتضح مما تقدم كيف تم تهريب منتجات متنوعة لهذا الكيان خاصة الزراعية منها عن طريق الأردن للأسواق العربية وتم بيعها بأسعار قليلة، وقد أثرت هذه المنتجات على المنتجات العربية المماثلة والتي كانت أسعارها أعلى من أسعار منتجات الكيان الصهيوني.